

**أثر الإفصاح المحاسبي عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة على قرارات منح الائتمان في ظل متطلبات المعايير المحاسبية:
دراسة ميدانية على قطاع البنوك في مصر
د / دينا عبد العليم كريمه (*)**

أستاذ المحاسبة المساعد - كلية التجارة و إدارة الأعمال - جامعة المستقبل

ملخص البحث:

يهدف البحث إلى دراسة واختبار العلاقة بين الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة وقرار منح الائتمان في ظل متطلبات المعايير المحاسبية، وما إذا كان للتأهيل العلمي والخبرة العملية لمانح الائتمان كمتغيرات رقابية أثر في هذه العلاقة، وقد طبقت الدراسة على محلى و مديري الائتمان في عدد من البنوك سواء المصرية أو الفروع الأجنبية العاملة في مصر وبلغ عددها 13 بنكاً . و تم التعبير عن قرار الائتمان من خلال عدة متغيرات وهي منح / رفض الائتمان، والحد الأقصى لمبلغ القرض ونسبة حجم القرض الى إجمالي الأصول، ومعدل الفائدة على القروض. و أشارت النتائج الى وجود اختلاف في الأهمية النسبية لبند الإفصاح عن هذه المعاملات ،والى وجود علاقة معنوية بين الإفصاح المحاسبي عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة و قرار الموافقة على منح الائتمان وعلى زيادة حجم القرض الممنوح بمقدار أكثر من 5 مرات عن حالة عدم الافصاح ، وعلى زيادة نسبة حجم القرض الى اجمالي الأصول لأعلي من 50%بحوالى 3.5 مرة عن حالة عدم الافصاح، وعلى انخفاض معدل الفائدة لأقل من 8%بمعدل 2.988 لحالة الافصاح عن حالة عدم الافصاح.أما عن المتغيرات الرقابية فقد وجد عدم تأثير للدرجة العلمية لمانح الائتمان على العلاقة محل البحث ،ولكن تؤثر الخبرة العملية لمانح الائتمان على العلاقة بين الافصاح وحجم القرض الممنوح . وقد أوصت الدراسة بأهمية تطوير التشريعات لمواكبة المستجدات لتعزيز عملية الإفصاح عن المعلومات مع الأطراف ذوى العلاقة بما يخدم البنوك مانحة الائتمان وغيرها من الأطراف المستفيدة.

الكلمات المفتاحية: الأطراف ذوى العلاقة - منح الائتمان - المعايير المحاسبية - الافصاح المحاسبي.

* dinaakrema@hotmail.com

The Effect of Accounting Disclosure of Related Parties' Transactions on Credit Decision under Accounting Standards Requirements: A Field Study on Banks Sector

Abstract:

The research aims to study the relation between the disclosure of related parties' transactions and the credit decision under accounting Standards requirements, besides study the effect of creditor's educational qualifications and experience as control variables on this relation.

The study has been applied on analysts & credit managers of 13 Egyptian and branches of foreign banks in Egypt. The credit decision was examined in terms of accept/ refuse loan decision, Value of loan, loan/assets ratio and interest rate.

The results showed that: There are differences among creditors in determining relative importance of related party's disclosure items. Also it showed that there is a significant relation between disclosure and the four items representing credit decision as the following: on granting loans, on increasing the value of loans by 5 times than non-disclosing company, on increasing Loan/Assets ratio to above 50% by 3.5 times than non-disclosing company, and on reducing interest rate to less than 8% by 2,988 times than non-disclosing company. Finally, it is found that creditor's educational qualifications don't affect credit decision, while experience of creditors affects the relation between disclosure of related parties and the value of loan. the study recommended the importance of developing legislation to keep up with the developments to enhance the process of disclosing information of related parties' transactions to serve bank's credit decisions and other beneficiary parties.

Key Words: Related parties– credit decision -Accounting standards - Accounting disclosure.

1 - المقدمة

تعددت الأنشطة وتعقدت العمليات داخل الشركات كبيرة الحجم، وزاد الاتجاه نحو تحقيق مزيد من التكامل الاقتصادي سواء داخلياً أو خارجياً بين الدول من خلال تدعيم الشراكات، والعلاقات الاقتصادية، والمعاملات بين الشركات القابضة والشركات التابعة، أو الشركات الشقيقة. كذلك توسعت العلاقات والمعاملات ما بين مديري الشركات والمساهمين الرئيسيين بها. وأصبحت العلاقات مع هذه الأطراف ذوى العلاقة محل اهتمام الكثير من الإصدارات والدراسات المحاسبية نظراً لتأثيرها على مستوى الإفصاح المحاسبي وما يوفره من معلومات محاسبية تعتمد عليها الجهات المستفيدة في بناء قراراتها الاستثمارية. وينظر إلى هذه المعاملات على أنها معاملات تقوم بها الشركة مع أطراف أخرى تربطها بها علاقة اقتصادية محددة مثل الشركات التابعة والشركات الشقيقة، ومديري الشركة والمساهمين الرئيسيين بها (Gordon&Henry, 2005; Srinivasan, 2013; Souza et al.,2020; Mawutor,2021) وللمعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة وجهين متناقضين حيث تتجه بعض الدراسات إلى اعتبارها أداة جيدة لتحقيق نوع من التكامل الاقتصادي بين الشركات أو الأطراف المتعاملة وما يتضمنه ذلك من تنسيق وتغذية عكسية جيدة بين هذه الأطراف، وبالتالي تعد معاملات فعالة لتحقيق الفائدة الاقتصادية للجميع.

(Gordon&Henry, 2005; Kohlbeck&Mayhew, 2014; Mawutor, 2021) بينما يشير الاتجاه الآخر إلى تبين مبدأ تعارض المصالح Conflict of Interest إذ يترتب على هذه المعاملات العديد من المخاطر والأخطاء التي تعوق المنافع الاقتصادية لكافة الأطراف. (Gordon et al., 2007; Albrecht, 2005; Chen, 2020; Rasheed,2021) وما أكد هذا الاتجاه ما حدث من تلاعب أدى إلى فضائح مالية متكررة في العديد من الدول في بداية هذا القرن نتيجة لهذا التعارض في المصالح، مثل فضيحة شركة Enron وكانت من أكبر شركات الطاقة في أمريكا وكذلك فضيحة شركة Tyco وهي شركة ضخمة للتصنيع وتقديم الخدمات. وقد أدى هذا التلاعب المالي أدى إلى إصدار قانون Sarbanes-Oxley بمنع القروض الشخصية سواء للمديرين التنفيذيين أو غير التنفيذيين وأعضاء مجلس الإدارة وجميع الأطراف المتعاملة مع الشركة (Pozzoli&Venuti, 2014 et al.,2007; Amzaleg&Barak,2013;Gordon) حيث وجد أن هذه المعاملات تزيد من التلاعب وتستخدم في تحقيق أهداف المتعاملين من ذوى

العلاقة على حساب الأطراف غير ذوى العلاقة مع الشركة. فعلى سبيل المثال تختلف الشروط والأسعار المقررة للصفقة ما بين الشركة والأطراف ذوى العلاقة عنها مع الأطراف غير ذوى العلاقة، كذلك قد تؤدي هذه المعاملات إلى حدوث تضليل في القوائم المالية وإدارة الأرباح بما يحقق مصلحة الأطراف ذوى العلاقة دون غيرهم.

وقد حاولت العديد من المنظمات المهنية على المستوى الدولي التعرض للإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة (FASB,850,2013;IAS,24,2009;AASB,124,2013) من خلال تحديدها لماهية هذه المعاملات سواء تمثلت في صورة أشخاص أو شركات وكذلك خصائص هذه الأطراف. وقد وجهت معظم المعايير الدولية في هذا الشأن إلى ضرورة الإفصاح عن هذه المعاملات بشفافية وذلك لاحتمالية تأثر نتائج الأعمال والمركز المالي للشركة بوجود هذه المعاملات وما يترتب على ذلك من التزامات. بالنسبة لمصر ونتيجة للتطورات التي شهدتها معايير التقارير المالية الدولية صدر قرار وزير الاستثمار رقم 110 لسنة 2015 الخاص بإصدار معايير محاسبية جديدة ومن بينها معيار المحاسبة المصري رقم (15) والذي بدأ العمل به منذ عام 2016 حول الإفصاح عن الأطراف ذوى العلاقة متضمناً للعديد من البنود الواجب الإفصاح عنها لما لهذا الإفصاح من تأثير على القرارات الاستثمارية المختلفة. ويعتبر قرار منح الائتمان من أهم القرارات المالية، حيث يعتبر الاقتصاديون الائتمان بأنه تأجير لرأس المال أو القوة الشرائية لعميل معين اعتماداً على الثقة التي يستحقها لما يتضمنه الائتمان من مخاطر كبيرة، فالشركة عليها أن تستثمر المبلغ المقترض لكي تستطيع رده بفوائده (الدغيم وآخرون، 2006; Supmati, et al., 2019; Habib, et al., 2020). وبالرغم من تعرض العديد من الدراسات سواء الأجنبية أو المحلية لبحث العلاقة بين الإفصاح عن المعاملات ذوى العلاقة مع العديد من المتغيرات مثل جودة التقارير المالية وقيمة الشركة، إلا أنه لم يتم التعرض لأثر هذا النوع من الإفصاح على قرار منح الائتمان في ضوء متطلبات الإصدارات المحاسبية خاصة في بيئة الأعمال العربية.

2- مشكلة البحث

يعتبر الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة من القضايا الهامة التي أوليت عناية كبيرة سواء من جانب المنظمات المهنية المعنية بمهنة المحاسبة ممثلاً في الإصدارات المحاسبية المتعددة، أو من خلال الدراسات المختلفة وذلك بسبب ما تتسم به هذه المعاملات من طبيعة

خاصة، وما يترتب عليها من تأثير في نتائج الأعمال والمركز المالي للشركات فبينما تؤدي هذه العلاقات من وجهة نظر البعض إلى تحقيق الكثير من المنافع الاقتصادية وزيادة في قيمة الشركة بسبب التكامل الاقتصادي وانخفاض التكلفة مقارنة بالمعاملات مع الأطراف غير ذوى العلاقة، إلا أنها وفي اتجاه آخر قد يترتب عليها تعارض في المصالح ما بين ذوى العلاقة والأطراف الأخرى من غير ذوى العلاقة الأمر الذي يستوجب مستوى مرتفع من الشفافية عند الإفصاح عن هذه المعاملات لتأثيرها الكبير على القرارات المالية المختلفة ومن أهمها قرار منح الائتمان من جانب البنوك لهذه الشركات المعنية. ويحاول البحث الإجابة عن التساؤلات التالية سواء نظرياً أو عملياً:

- ماهية التأصيل العلمي للإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة؟ .
- ماهية متطلبات الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة من وجهة نظر المنظمات المهنية الدولية والمحلية من خلال الإصدارات المحاسبية المختلفة؟.
- ما هي محددات قرار منح الائتمان في البنوك المصرية؟.
- ما المقصود بالمعايير الحاكمة لقرار الائتمان؟.
- هل يؤثر التأهيل العلمي والخبرة العملية لمانح القرض كمتغيرات رقابية على قرار منح الائتمان؟.
- ما هي طبيعة العلاقة بين مستوى الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة وقرار منح الائتمان في البنوك المصرية المسجلة ببورصة الأوراق المالية المصرية؟.

3-أهمية ودوافع البحث

-**الأهمية الأكاديمية:** يهتم الجانب النظري من البحث بالتأصيل العلمي لماهية الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة سواء في الفكر المحاسبي أو وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية والأمريكية أو المعيار المحاسبي المصري (15) لسنة 2015، ودراسة محددات قرار منح الائتمان والمعايير الحاكمة له في البنوك المصرية تمهيداً لدراسة العلاقة بين الإفصاح عن هذه المعاملات وقرار منح الائتمان ، وذلك بهدف سد الفجوة البحثية وتنبيه الباحثين المهتمين بإجراء المزيد من البحوث في هذا الموضوع والذي لم يتم التطرق إليه مسبقاً.

-**الأهمية العملية:** دراسة مدى التزام الشركات المصرية بالإفصاح عن المعاملات مع الأطراف

ذوى العلاقة ومدى الحاجة الى اصدار المزيد من التشريعات والقوانين الملزمة بهذا الافصاح ،وأيضاً مدى اختلاف مسؤلى الائتمان فى تحديد الأهمية النسبية لبنود الافصاح عن هذه المعاملات ،ودراسة أثرهذا الافصاح على قرار منح الائتمان فى البنوك المصرية .

4- أهداف البحث

يهدف البحث الى دراسة أثر الإفصاح المحاسبي عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة على قرارات منح الائتمان في ظل متطلبات إصدارات المنظمات المهنية المختلفة ممثلة فى المعايير الدولية والأمريكية والمعيار المحاسبى المصرى رقم 15 لسنة 2015 لاشتقاق بنود المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة الواجب الافصاح عنها. وسيتم الاعتماد على عدة متغيرات للتعبير عن قرار منح الائتمان مثل حجم القرض الممنوح ونسبة القرض إلى إجمالي الأصول، ومعدل الفائدة. كما يهدف البحث الى دراسة ما إذا كان للتأهيل العلمي والخبرة العملية لمانح الائتمان تأثير على العلاقة بين الافصاح وقرار منح الائتمان ، وذلك بالتطبيق على البنوك المصرية المسجلة ببورصة الأوراق المالية المصرية.

5- فروض البحث

سوف تقوم الباحثة باشتقاق فروض البحث نظرياً ثم اختبارها عملياً في الجزء التطبيقي في جزء لاحق من البحث وهي:

الفرض الأول: تختلف الأهمية النسبية لمتغيرات الإفصاح في المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة من وجهة نظر مسؤلى الائتمان فى البنوك المصرية.

الفرض الثاني: يؤثر الإفصاح المحاسبي عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة على قرار منح الائتمان فى البنوك المصرية.

الفرض الثالث: يوجد اختلاف فى تأثير الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة على قرار منح الائتمان باختلاف التأهيل العلمي لمانح الائتمان.

الفرض الرابع: يوجد اختلاف فى تأثير الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة على قرار منح الائتمان باختلاف الخبرة العملية لمانح الائتمان.

6- نطاق البحث وحدوده

- اقتصرت الدراسة الميدانية على عدد 13 بنكا من البنوك المسجلة ببورصة الأوراق المالية المصرية سواء كانت بنوك مصرية أو فروع لبنوك أجنبية عاملة في مصر، كما لم تشمل الدراسة البنوك الإسلامية لأن لها طبيعة خاصة .
- اقتصر البحث على دراسة قرار الائتمان المصرفى دون غيره من قرارات الائتمان .
- اقتصرت الدراسة على القوائم والتقارير المالية لأحد الشركات المساهمة الكبرى المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية منذ فبراير 1998 ،وهي تعمل ضمن القطاع العقاري ،وتعد من أكثر الشركات التزاما بالإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة.
- يخرج عن نطاق هذا البحث مشاكل قياس معاملات الأطراف ذوى العلاقة واختبار أثرها على متغيرات أخرى مثل جودة التقارير المالية وقيمة الشركة ومستوى التحفظ المحاسبي .
- تعد قائمة المتغيرات التي اشتقتها الباحثة عن بنود الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة من خلال الإصدارات المحاسبية الدولية والمحلية ،أو من خلال الدراسات السابقة ليست قائمة ثابتة، حيث يمكن تغيير بنودها، وتخضع عملية تحديد نوعية وعدد عناصرها للحكم الشخصى .
- يتناول البحث الأثر على قرار منح الائتمان ويخرج عن نطاق هذا البحث الأثر على قرار الاستثمار في أسهم الشركات وغيره من القرارات .
- قابلية نتائج البحث للتعميم ستكون مشروطة بضوابط اختيار عينة الدراسة .

7- منهج البحث

في ظل المنهج الاستنباطي يحاول البحث دراسة واستنباط الكتابات والدراسات السابقة المتضمنة بالفكر المحاسبي عن ماهية الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة، وكذلك الإصدارات المحاسبية الدولية والمحلية من جانب المنظمات المهنية في هذا الشأن، وفي ظل المنهج الاستقرائي تحاول الباحثة الربط بطريقة منطقية بين الجوانب الفكرية للإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة وقرار الائتمان ثم التطبيق العملي لاختبار فروض البحث

على عينة من مسؤلى الائتمان في البنوك المصرية.

8- خطة البحث

تحقيقاً لأهداف البحث وللتحقق من فروضه يتضمن الجزء التالي من البحث ما يلي:

1/8 التأصيل العلمي لماهية الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة.

2/8 الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة فى الفكر المحاسبي.

3/8 الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة وفقاً للمعايير المحاسبية.

4/8 محددات قرار منح الائتمان والمعايير الحاكمة له في البنوك المصرية.

5/8 دراسة العلاقة بين الإفصاح عن المعاملات بين الأطراف ذوى العلاقة وقرار منح الائتمان

واشتقاق فروض البحث.

6/8 دراسة ميدانية عن أثر الإفصاح المحاسبي عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة على

قرار منح الائتمان في ظل متطلبات المعايير المحاسبية.

7/8 نتائج البحث والتوصيات ومجالات البحث المقترحة.

1/8 التأصيل العلمي لماهية الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة

1/1/8 ماهية المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة

عرفت العديد من الدراسات والأبحاث العلمية المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة على أنها

معاملات تحدث بين الشركة وأطراف أخرى تربطهم بها علاقة مثل الشركات التابعة والشركات

الشقيقة وأعضاء مجلس الإدارة والمساهمين، وبحيث يكون لهذا الطرف علاقة خارج المعاملات

العادية مع الشركة من خلال التوظيف أو الملكية أو كليهما، فهي معاملات تتم بين الشركة

والشركات التابعة لها وكبار المساهمين أو الملاك أو الإدارة.

(Beerbaum&Piechocki,2017; Tsai, et al., 2015; Souza, et al., 2020; Chen,2020)

وقد تعددت الدراسات التي اعتمدت على مرادفات للمعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة (Gordon

et al., 2007; Johnson et al.,2000) حيث استخدم مصطلح التعامل الذاتي Self-dealing

or Tunneling أو للتعبير عن هذه المعاملات بما يعكس تحويل موارد الشركة الاقتصادية للأفراد ذوى السلطة بالشركة مثل المساهمين والمديرين بعيدا عن باقي المستثمرين متضمناً مكافأتهم وتعويضاتهم وضمانات القروض الشخصية لهم ،وهو ما يعني استغلالاً للسلطة بشكل غير قانوني.

2/1/8 أهمية المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة

تعددت الدراسات التي ركزت على أهمية المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة ،ولكن يمكن للباحثة تصنيفها في اتجاهين أساسيين: يرى أصحاب الاتجاه الأول (Mawutor,2021; Kohlbeck & Mayhew,2014; Beerbaum & Piechocki,2017) أن هذه المعاملات لها تأثير إيجابي على الشركة حيث يمثل المساهمون الرئيسيون داعم أساسي لها من خلال ضخهم للثروات بما ينعكس على الأطراف غير ذوى العلاقة، كما أن هذه المعاملات تحسن من جودة أداء المعاملة فقد يتم الاستفادة من خبرات المساهمين والمديرين التنفيذيين سواء المحاسبية أو القانونية دونما الحاجة إلى الاستعانة بهذه الخبرات من الخارج، مما يساعد على تخفيض التكلفة. كما أكد أصحاب هذا الاتجاه أنها تدعم شفافية القوائم المالية وتساعد المستثمرين على اتخاذ قرارات استثمارية رشيدة تجنبهم المخاطر، وقد طبقت هذه الدراسات في بيئات اقتصادية مختلفة سواء على الشركات الصينية أو التايوانية أو الماليزية والبعض الآخر طبق في دول شرق أوروبا. أما الاتجاه المناقض لهذه الدراسات السابقة فيرى فقط الجانب السلبي في هذه المعاملات (Pozzoli & Venuti,2014; Chen,2020; Albrecht,2005; Rasheed et al., 2021) حيث يعتبروا أن هذه المعاملات هي أداة للتلاعب والاحتيال من قبل هذه الأطراف ذوى العلاقة من خلال ما يحصلون عليه من مميزات ممثلة في مكافآت وقروض وتسهيلات ائتمانية وتعويضات، كما أن معدل الفائدة على القروض يكون في أدنى معدلاته عما هو سائد في السوق، وكلما زاد تركيز الملكية كلما زاد التلاعب، وقد أشارت إحدى الدراسات التي أجريت على عدد من الشركات الصينية عن ممارسات سيئة للأرباح عن طريق إجراء عمليات بيع لأطراف ذوى سلطة مثل أعضاء مجلس الإدارة (Antwi & Kong,2019) ،وقد تنوعت أيضاً بيئات تطبيق هذه الدراسات منها ما تم في الصين وفي هونج كونج وأيضاً على الشركات الأمريكية. وهنا تبرز العلاقة بين ما حدث من فضائح مالية في العديد من الدول وهذه المعاملات بين الأطراف ذوى العلاقة ولعل من أهمها فضيحة شركة ENRON عام 2001 (Beerbaum &

(Piechocki,2017; Amzaleg,& Barak,2013) التي اعتمد فيها المديرون وأعضاء مجلس الإدارة على المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة في الإفصاح عن أرباح غير حقيقية مغالي فيها، وكذلك الفضيحة المالية سنة 2002 لشركة Adelphia وهي شركة أمريكية عائلية للاتصالات حيث حصلت على مبالغ طائلة في صورة قروض وصلت إلى 2,3 بليون دولار بالإضافة إلى تلاعبها في أرقام الأرباح لتقابل تنبؤات المحللين الماليين. هذا على الرغم من أن دراسة Beerbaum & Piechocki, 2017 قد أشارت أيضاً إلى الجانب الإيجابي المترتب على المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة. هذه الأزمات المالية أدت بدورها إلى إلقاء مزيد من الضوء على المخاطر المترتبة على المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة والتي تمثلت في: (Rasheed, et al., 2021; Souza et al., 2020)

- تختلف الشروط الخاصة بالمعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة عنها مع الأطراف غير ذوى العلاقة.
- تكثر الخدمات المجانية والتي لا يتم تسجيلها مع الأطراف ذوى العلاقة.
- تؤدي هذه المعاملات عادة إلى التأثير على نتائج الأعمال والمركز المالي بل وفي كثير من الأحوال تكون القوائم والتقارير المالية مضللة.
- عادة يكون هدف الأطراف ذوى العلاقة هو نقل الثروة إليهم لتحقيق مزيد من السلطة، وقد أكدت دراسة Souza et al., 2020 على هذا الجانب السلبي للمعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة فقد حاولت بحث العلاقة بين الإفصاح عن معاملات الأطراف ذوى العلاقة، وهيكل الملكية والأداء المالي للشركات، و اعتمدت على عينة بلغت 3790 عقدا للمعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة في عدد من الشركات العامة على مدى الفترة من 2010 إلى 2021، ووجدت النتائج علاقة معنوية عكسية بين حجم المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة والأداء المالي للشركات، كما أظهرت النتائج أن بعضاً من هذه المعاملات يؤثر إيجاباً على نتائج الأعمال من خلال تخفيض التكلفة الاقتصادية على الشركة، بينما يؤثر بعض منها سلباً على الأقلية من حملة الأسهم نتيجة عدم بث المعلومات الخاصة لهم وإعطاء الأهمية للأغلبية المسيطرة من حملة الأسهم، أما دراسة Chen,2020 فقد هدفت إلى بحث العلاقة بين المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة وأداء

المراجع، وقد أجريت على عدد من الشركات المقيدة في البورصة الصينية حيث تتسم بيئة الأعمال في الصين بالتشتت وعدم الانتظام فيما يتعلق بممارسات عملية المراجعة، كما أن سياسات الرقابة الداخلية تتسم بالضعف. وقد أظهرت النتائج أن وجود المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة يزيد من تعقيدات عملية المراجعة وممارساتها ويسبب زيادة المخاطر المحيطة بالعملية، ومن ثم تزداد صعوبة اتخاذ قرار محدد من قبل المراجع. حيث تؤدي هذه المعاملات إلى التأثير السلبي على قراراته واستقلالته، وذلك على نقيض الشركات التي اتسمت بانخفاض حجم المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة. وترى الباحثة أنه وعلى الرغم من التأثير السلبي للمعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة سواء على نتائج الأعمال أو المركز المالي للشركة بما تسببه من تعارض للمصالح مع باقي الأطراف، إلا أن هذه المعاملات لها أثارها الإيجابية المتعددة، وذلك للأسباب التالية:

- أن الأطراف ذوى العلاقة عادة يمثلون أهم الأطراف بالنسبة للشركة لما يتمتعون به من خبرات ومؤهلات ومهارات مما يسهم في خلق ميزة تنافسية للشركة.
- أن الاستعانة بخبرات ومهارات هذه الفئة يحقق خفضاً للتكاليف خاصة في الخدمات الاستشارية سواء القانونية أو المالية وما يترتب عليها من قرارات متعددة.
- حتى مبدأ تعارض المصالح المترتب على وجود هذه المعاملات يمكن التحكم فيه من خلال مزيد من التفعيل لآليات الحوكمة وزيادة وسائل الرقابة الداخلية والخارجية حيث أن توافر آليات حوكمة قوية داخل الشركة من شأنه تحويل المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة من كونها تعارض في المصالح إلى معاملات فعالة. وما يؤكد النتيجة السابقة أحد الدراسات Srinivasan,2013 والتي أكدت على انخفاض الآثار السلبية للمعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة في الشركات التي تخضع للمراجعة من قبل مكاتب المراجعة الكبرى.

2/8 الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة فى الفكر المحاسبي.

تعددت الدراسات التي تناولت أثر الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة على العديد من المتغيرات مثل إدارة الأرباح، وغيرها من الممارسات داخل الشركات ففي دراسة Antonios,et al.,2011 والتي أجريت على عدد من الشركات التجارية اليونانية وتم دراسة أرباح مبيعات المنتجات والأصول في هذه الشركات و أظهرت النتائج أن الشركات التي تباع المنتجات والأصول

للأطراف ذوى العلاقة يكون معامل تقييم الأرباح فيها في أدنى مستوياته عن الشركات التي لا تمارس عمليات البيع مع أطراف ذوى علاقة، وأوصت الدراسة بضرورة نشر معايير محاسبية تحكم هذه العلاقات وتلزم الشركات بالإفصاح عن معاملات الأطراف ذوى العلاقة إذا أن ذلك من شأنه السيطرة عليها، وقد أكدت دراسة تالية H Wang et al.,2013 هذه النتيجة السابقة فقد أجريت على عدد من الشركات في تايوان ووجد أن الشركات التي تتسم بمعاملات مع أطراف ذوى علاقة يزيد فيها ممارسات إدارة الأرباح لصالح هذه الأطراف. كما أكدت الدراسة على أن وجود معايير محاسبية تهتم بالإفصاح عن هذه المعاملات وتنظيم الممارسات المترتبة عليها من شأنه الحد من ممارسات إدارة الأرباح، وفي نفس العام أجريت دراسة في ماليزيا Ariff & Hashim,2014 وأكدت على أن وجود المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة تخلق بيئة أعمال غير صحية لما يترتب على هذه المعاملات من تمييز لحقوق المساهمين المسيطرين وتيسير للمعاملات بما يحقق مصالحهم على حساب الأطراف غير ذوى العلاقة، إلا أن الإفصاح عن هذه المعاملات من شأنه تحسين المناخ العام داخل الشركات. فعلى الرغم مما قد يترتب على هذه المعاملات من ممارسات سيئة إلا أن الإفصاح عنها وتوجيهها بالشكل المناسب من شأنه تحقيق العديد من المزايا الاقتصادية داخل الشركات. أما عن الدراسات الحديثة في هذا الصدد فقد حاولت دراسة Beerbaum & piechocki, 2017 بحث مدى التزام الشركات بمتطلبات الإفصاح الواردة بالمعايير الدولية عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة، وأشارت الى الارتباط الكبير بين الفضائح المالية وهذه المعاملات مثل Parmalat, Word com, Enron, وأكدت على أن هناك اتجاهين متضادين لهذه المعاملات فالأول أنها تعكس تعارض المصالح ومفهوم الوكالة بين حاملي الأسهم والإدارة، أما الاتجاه الثاني فيظهر في المساهمة الإيجابية لها في تغطية الاحتياجات الاقتصادية للشركة وتحقيق المزيد من الفاعلية في إدارة عملياتها وتخفيض التكاليف. وأكدت الدراسة أيضاً على اهتمام كلاً من GAAP، وIFRS بمتطلبات هذا الإفصاح في التقارير المالية حيث أن التزام الشركات بها من شأنه إحكام السيطرة على الآثار السلبية لهذه المعاملات، وتحقيق المزيد من الشفافية في عرض المعلومات. وبالرغم من تأكيد المعيار IAS 24 على أهمية الالتزام بهذا الإفصاح، إلا أن الملاحظ هو إجماع الشركات عنه. أما دراسة ELMadhoully, 2020 فقد ألفت الضوء على محددات المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة وأجريت على عينة من الشركات المسجلة ببورصة الأوراق المالية المصرية، وأشارت النتائج إلى ما يلي: بالنسبة لعوامل حوكمة

الشركات وجد علاقة عكسية بين الملكية الحكومية وعدد الأعضاء غير التنفيذيين في مجلس الإدارة، والمعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة، بينما وجدت علاقة موجبة بين الملكية المركزة والمعاملات مع الأطراف. أما بالنسبة للخصائص التشغيلية فأشارت النتائج إلى وجود علاقة موجبة بين حجم الشركة وهذه المعاملات. ومن أهم ما جاء بالدراسة هو التوصية بالاهتمام بسن التشريعات التي تنظم الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة حيث أن ذلك يعد الوسيلة الملائمة للحد من الممارسات السلبية لها.

حاولت دراسة Rasheed et al.,2021 اختبار العلاقة بين المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة ومستوى المخاطر في عمليات المراجعة في عدد من الشركات الهندية، وبلغ حجم العينة محل الدراسة 1182 عن الفترة من 2011 إلى 2018 ، وأشارت النتائج إلى أن الجانب السلبي لهذه المعاملات يؤدي إلى زيادة التعقيدات وزيادة المخاطر في عملية المراجعة والتي تتطلب بدورها المزيد من المهام والإجراءات. كما أكدت الدراسة أيضاً على التأثير المزدوج للمعاملات فمن ناحية تؤدي إلى رفع الكفاءة الاقتصادية في عمليات الشركة، بينما تؤدي من ناحية أخرى إلى تعارض المصالح بين حاملي الأسهم المسيطرين والأقلية من حملة الأسهم وذلك بسبب استخدام الأغلبية المسيطرة لهذه المعاملات كأداة لتحويل ثروات الشركة لتحقيق مصالحهم الشخصية، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة المشكلات وزيادة مخاطر العمليات ومن ثم زيادة المخاطر والتعقيدات التي يواجهها المراجع أثناء عمله فيحتاج إلى زيادة أتعابه. وأوصت الدراسة بأهمية وجود التشريعات الملزمة لتنظيم الإفصاح عن هذه المعاملات والذي يحقق الرقابة والسيطرة على أثارها السلبية ويحد منها أما دراسة Mawutor,2021 فقد اختبرت مدى التزام البنوك في غانا بمتطلبات الإفصاح في إطار المعيار الدولي IAS وكذلك تحديد بعض خصائص الشركات التي تؤثر في مستوى هذا الإفصاح، وأجريت الدراسة على عدد 13 بنكاً في غانا ممثلاً لـ 56% من إجمالي عدد البنوك، وتم الاعتماد على التقارير السنوية لهذه البنوك والإفصاحات الملحقه لها. وقد حددت الدراسة البنود الشائع الإفصاح عنها فيما يتعلق بالمعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة، وأشارت النتائج إلى أن مستوى الالتزام بالإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة يعد محدوداً نسبياً، كما أشارت النتائج إلى بعض الخصائص التي تؤثر إيجاباً على مستوى هذا الإفصاح مثل حجم الشركة، وحجم مجلس الإدارة وطبيعة المراجع ومستوى ربحية الشركة.

تخلص الباحثة من العرض السابق الى مايلي :

- أن للمعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة تأثيرين متضادين حيث يمكن أن تؤدي هذه المعاملات إلى خلق بيئة عمل غير صحية لما يترتب عليها من تمييز لحقوق المساهمين المسيطرين وأعضاء مجلس الإدارة وغيرهم من الأطراف ذوى العلاقة، حيث توجه كافة الممارسات المحاسبية مثل إدارة الأرباح واحتساب معدلات منخفضة على القروض وغيرها من الممارسات لمصلحة هذه الأطراف بما يخل بمصالح الأطراف غير ذوى العلاقة. ولكن وفي اتجاه آخر يمكن أن تصبح هذه المعاملات فعالة بحيث تؤثر إيجاباً على مصالح كافة الأطراف المستفيدة من خلال الاستفادة من خبرات هذه الأطراف، وكذلك تخفيض تكلفة المعاملات وهذا يتحقق من خلال الالتزام بالإفصاح عن هذه المعاملات وكذلك إصدار التشريعات الملزمة لتنظيم ذلك.
- إن الإفصاح عن المعاملات من الأطراف ذوى العلاقة يعد من الإفصاحات الهامة التي تزيد من مستوى شفافية التقارير المالية لما يتضمنه هذا الإفصاح من معلومات توضح طبيعة وحجم العلاقة مع هذه الأطراف وتحديد مدى تأثيرها على نتائج الأعمال والمركز المالي للشركة بما يخدم جميع الأطراف الأخرى المستفيدة من غير ذوى العلاقة.
- أنه يجب التركيز على الدور الفعال للمنظمات المهنية من خلال إصدارها للمعايير المحاسبية الدولية أو الأمريكية أو المصرية في احكام الرقابة على الإفصاح على المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة من خلال تحديد ماهيتها وتحديد أطرافها، وما إذا كانت مع أطراف تربطها علاقة داخلية بالشركة مثل الملكية أو العمل أو مع أطراف خارجية مسيطرة، وهنا تتدخل التشريعات في التنظيم والإفصاح عن هذه العلاقات إذ أنها قد تضر بالأطراف غير ذوى العلاقة بوجه خاص وبالمصلحة الاقتصادية العامة للشركة بوجه عام. وفي الجزء التالي تتعرض الباحثة للإصدارات المختلفة للمعايير المحاسبية سواء الدولية أو الأمريكية أو المصرية.

3/8 الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة وفقا للمعايير المحاسبية**1/3/8 الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة في المعايير الأمريكية والدولية**

تعددت إصدارات المنظمات المهنية سواء الدولية أو الأمريكية في تحديد ماهية الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة وذلك على النحو التالي: بالنسبة للمعايير الأمريكية: أوردت FASB في 2013 في تقريرها رقم 850 عدة مفاهيم فقد عرفت المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة بأنها المعاملات المتبادلة بين الشركة من جهة والإدارة والملاك ومن يرتبط بهم من جهة أخرى، كما عرفت الملاك الأساسيين بأنهم من يملكون 10% من حق التصويت في جميع قرارات الشركة، كما أشار المعيار الأمريكي إلى أن الأطراف المسيطرة هي التي تتحكم في سياسات وممارسات الشركة سواء من خلال التوظيف أو الملكية. وفيما يتعلق بالإفصاح ركز المعيار الأمريكي على أهمية الإشارة إلى طبيعة علاقة السيطرة، حتى في حالة عدم وجود معاملات، إذا كان لهذه العلاقة تأثير في نتائج الأعمال والمركز المالي للشركة وذلك مقارنة بوضع عدم السيطرة. وأكد المعيار على أنه طالما أن قرارات المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة غير مثبتة فإنه ليس من الضروري الإفصاح عن أن هذه المعاملات تتم بنفس شروط المعاملات مع الأطراف غير ذوى العلاقة. أما لجنة البورصة والأوراق المالية الأمريكية SEC فقد قدمت في مادتيها 402 و 404 عام 2006 عددا من البنود التي أكدت على أهمية الإفصاح في التقارير المالية عن بنود المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة مثل طبيعة وحجم المعاملات بين الشركة وأي شركات تابعة لها، واسم أي شركة يكون مديروها ممتلكين أكثر من 10% من الشركة، وكذلك أيضاً أكدت اللجنة في تقريرها عن ضرورة الإفصاح عن طبيعة وحجم المعاملات التي تزيد قيمتها عن 120000 دولار مع الأفراد ذوى السيطرة داخل الشركة أو أقاربهم ممن تزيد ملكيتهم عن 50%، وأيضاً أية قروض لأي طرف له علاقة بالشركة أو أقاربهم. وقد حظر قانون SOX من إجراء أية قروض للأفراد المسيطرين من داخل الشركة سواء المديرين أو أعضاء مجلس الإدارة.

أما بالنسبة للمعايير الدولية: فيعد معيار المحاسبة الدولي IAS رقم 24 لسنة 2009 والصادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB من أكثر المعايير اهتماماً بالإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة لما لهذه المعاملات من تأثير على نتائج الأعمال والمركز المالي، حيث يعتبر أن هذه المعاملات هي أداة لنقل الخدمات والالتزامات ما بين الشركة والأطراف ذوى العلاقة.

ومن وجهة نظر المعيار الدولي تكون الشركة ذات علاقة بشركة أخرى إذا توافر فيها أحد الشروط التالية:

- أن تكون الشركة القابضة والتابعة أو التابعة مع الشركة التابعة الأخرى ذوى علاقة وفي نفس المجموعة.
 - إذا كانت الشركتان يشتركان في المخاطرة لنفس الطرف الثالث.
 - أن تكون الشركة خاضعة لسيطرة مشتركة من قبل شخص ذو علاقة.
 - أن تكون شركة شقيقة أو تشارك في المخاطر للشركة الأخرى.
 - أن يكون للشخص ذو العلاقة سلطة على الشركة أو يمثل شركة قابضة للشركة.
- ومن ناحية أخرى أشار المعيار إلى شروط اعتبار الشخص ذو علاقة وذلك إذا كان له تأثير مسيطر على الشركة، وأن يكون أحد أفراد الإدارة العليا في الشركة أو في الشركة القابضة.
- أما الأطراف غير ذوى العلاقة فهم الممولون والنقابات والاتحادات العمالية والوكالات الحكومية ، وأن تكون هناك شركتان لهما مدير واحد أو أحد أعضاء مجلس الإدارة في كلا الشركتين.
- ومن أهم ما جاء في هذا المعيار الدولي هو طرحه لبنود الإفصاح عن المعاملات وتمثلت في:
- اسم الشركة القابضة والجهة المسيطرة عليها والعلاقة بينها وبين الشركة التابعة حتى لو لم توجد معاملات بينهما.
 - يجب الإفصاح عن طبيعة علاقة الأطراف ذوى العلاقة والمعلومات المتعلقة بالأرصدة غير المسددة والالتزامات.
 - قيمة المعاملات ومخصص الديون المشكوك فيها.
 - إجمالي تعويضات (مكافآت أعضاء مجلس الإدارة).
 - مزايا المديرين ومكافآت ما بعد انتهاء الخدمة والمزايا طويلة الأجل.
 - أن يفصح عن أن المعاملات تمت وفقاً لنفس الشروط المطبقة في حالة المعاملات بين الأطراف ليسوا ذوى العلاقة.

أما معيار التقرير المالي الدولي رقم 10 لسنة 2011 فقد حدد أنه إذا كان للمستثمر. صلاحيات تغطية الحق في إدارة العمليات والأنشطة داخل الشركة وحصوله على إيراد نظير اشتراكه فهو بالتالي يعتبر شخص مسيطر وذو علاقة . فمن وجهة نظر المعيار لا تقتصر العلاقة على حقه في التصويت فقط، وقد أكد نفس المعيار في تقريره التالي رقم 12 على أهمية الإفصاح عن كافة المعلومات في التقارير المالية خاصة ما يتعلق بالمنافع والمخاطر المتبادلة بين الشركات القابضة والتابعة والشقيقة لما لهذه المعلومات من أثار على الأداء المالي للشركات. وجدير بالإشارة إلى المحاولات السابقة لعدد من المعايير في دول أخرى للمعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة مثل المعيار البريطاني رقم 18 لعام 1995، وكذلك معيار المحاسبة الإسترالي رقم 124 لعام 2013 ، إلا أنها لم تقدم أية بنود مختلفة عما قدم من قبل المعيار الدولي أو المعيار الأمريكي.

2/3/8 الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة في مصر

بالنسبة للإصدارات المحاسبية في مصر فقد تمثلت في قانون سوق رأس المال رقم (5) لسنة 1992 ونص على ضرورة أن تشمل نشرات الاكتتاب الإفصاح عما يلي:

- أسماء أعضاء مجلس الإدارة والمديرين المسؤولين و خبراتهم .

- أسماء المساهمين الذين تزيد نسبة أسهمهم عن 5% من أسهم الشركة.

وهو ما تأكد من خلال قواعد قيد وشطب الأوراق المالية والتي ألزمت الشركات التي تطلب القيد بضرورة الإفصاح عن هيكل الملكية موضحاً به ملكية المساهمين التي تزيد عن 50% سواء للشركة القابضة أو التابعة أو الشقيقة، وكذلك بيان عن الأطراف ذوى العلاقة والذين لهم سيطرة على الشركة أو يمتلكون نسبة من الأسهم ولهم حق التصويت بما يؤثر في قراراتها ، وأعضاء مجلس الإدارة والمدير التنفيذي، ونسبة المساهمة وحصص الأقارب حتى الدرجة الثانية في رأس مال الشركة، وبيان بالقروض الممنوحة من أعضاء مجلس الإدارة والأطراف ذوى العلاقة.

وبالرغم من هذه المحاولات السابقة من قبل الجهات المعنية في مصر، إلا أن المحاولة الفعالة بصدد تنظيم الإفصاح عن المعاملات مع الأفراد ذوى العلاقة جاءت من قبل معيار المحاسبة المصري رقم (15) والمعدل في 2003، و 2009 وأخيراً في 2015. حيث عرف المعيار المصري

معاملات الأطراف ذوى العلاقة بأنها " تبادل الموارد والخدمات أو الالتزامات فيما بين المنشأة المصدرة للقوائم وطرف ذو علاقة بغض النظر عن وجود ثمن تم تحميله لهذا التبادل، كما عرف السيطرة بأنها القدرة على التحكم في السياسات المالية والتشغيلية لمنشأة ما وذلك للحصول على منافع من أنشطتها، أما عن البنود التي يجب الإفصاح عنها فقد جاءت مماثلة لما ورد بالمعيار الدولي رقم 24، حيث يجب الإفصاح عن العلاقة بين الشركة الأم والشركة التابعة بغض النظر عن حدوث تعاملات، وكذلك الإفصاح عن اسم الشركة الأم أو الطرف المسيطر، والتعويضات المدفوعة لأفراد الإدارة العليا، ومزايا العاملين قصيرة الأجل، ومزايا معاشات العاملين بعد التقاعد و مقابل إنهاء الخدمة، وكذلك الإفصاح عن طبيعة العلاقات في حالة وجود معاملات خلال فترة اعداد القوائم المالية مثل قيمة المعاملة والأرصدة القائمة والمخصصات لمواجهة الديون المشكوك في تحصيلها. وكذلك تصنيف المبالغ التي يجب دفعها أو تحصيلها من الأطراف ذوى العلاقة.

من العرض السابق سواء للدراسات السابقة أو لإصدارات المنظمات المهنية المختلفة متمثلة في المعايير الدولية والأمريكية والمعيار المصري رقم (15) للإفصاح عن معاملات الأطراف ذوى العلاقة يمكن للباحثة اشتقاق بنود الإفصاح للمعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة وذلك كما يلي:

جدول رقم (1)

بنود الإفصاح عن معاملات الأطراف ذوى العلاقة المشتقة

في ضوء متطلبات المعايير المحاسبية

الإفصاح عن العلاقات بين الشركة القابضة والشركات التابعة لها بغض النظر عن وجود معاملات بينها
الإفصاح عن أسماء الشركات ذات العلاقة
الإفصاح عن طبيعة العلاقة بين الأطراف المتعاملة والشركة
الإفصاح عن قيمة المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة
الإفصاح عن قيمة الإلتزامات المترتبة على المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة
الإفصاح عن مخصص الديون المشكوك فيها المتعلق بقيمة الأرصدة غير المسددة
الإفصاح عن مكافأة أعضاء مجلس الإدارة والمبالغ الممنوحة لأعضاء مجلس الإدارة والمديرين ، بما فيها تعويضات ما بعد الخدمة
الإفصاح بأن المعاملات تمت وفقاً لنفس الشروط التي تتم بها المعاملات مع الأطراف من غير ذوى العلاقة

4/8 محددات قرار منح الائتمان والمعايير الحاكمة له في البنوك المصرية

يعرف الائتمان البنكي بأنه الثقة التي يوليها البنك لعميله في إتاحة مبلغ معين من المال لاستخدامه في غرض محدد خلال فترة زمنية معينة و يسدد بشروط معينة مقابل عائد مادي متفق عليه. (عبد الحميد، 2009). ويعتبر قرار منح الائتمان من أهم قرارات البنك وذلك لسببين :

-يمثل العائد من هذه القروض مصدر رئيسي للإيراد للبنك.

- تحاط عملية منح الائتمان بالعديد من المخاطر سواء مخاطر عدم استرداد المبلغ أوعدم استرداد الفوائد عند استحقاقها، وبالتالي يحاول البنك مانح الائتمان جمع أكبر قدر من المعلومات عن الشركة طالبة الائتمان، حيث تستند عملية تقييم المخاطر على جمع وتحليل هذه المعلومات، وعلى الرغم من أهمية المعلومات المالية في هذا الصدد إلا أنها لا تعد وحدها كافية للحكم على الشركة فالمعلومات البيئية والاجتماعية أيضاً تعد هامة لهذا القرار (Gray & Bebbington,2001) .وقد أكدت النتيجة السابقة عدد آخر من الدراسات التي أكدت على أن عملية منح الائتمان تتطلب توافر معلومات أخرى بجانب المعلومات المالية (Habib et al., 2010; Supmati et al.,2019). وقد ذهبت بعض الدراسات في اتجاه آخر إلى تحديد عوامل تعكس مستوى أداء الشركة من وجهة نظر البنوك مانحة الائتمان وتمثلت في:

-عوامل مالية مثل القدرة على تحقيق ربح، والعائد على الاستثمار والسيولة والقدرة على السداد.

- عوامل غير مالية: مثل المعلومات المتعلقة بسمعة الشركة ومستوى التكنولوجيا المستخدم، وآليات الحوكمة وكيفية إدارتها للمخاطر وعلاقتها بالأطراف الخارجية ومدى تدخلهم في قرارات الشركة. (Campbell & Richard, 2011; Chakrabarty,2011). أما عن المعايير الحاكمة لقرار منح الائتمان فيعتبر نموذج المعايير الائتمانية Five Credit Standards من أبرز وأهم النماذج التي يعتمد عليها مانحي الائتمان في البنوك على مستوى العالم عند اتخاذ قرار منح/ رفض الائتمان وتتمثل هذه المعايير في: (Peprah et al., 2017)

-رأس مال العميل: يسهم في تخفيض مخاطر الائتمان حيث يمثل ملائمة المقترض ويقيس مدى قدرته على الالتزام بالسداد، فكلما زادت ملائمة المقترض كلما انخفضت المخاطر الائتمانية، حيث يحتسب البنك مانح الائتمان الرافعة المالية من خلال دراسة النسبة ما بين مصادر التمويل الداخلية

والخارجية.

-القدرة على تحقيق الدخل: إن قدرة المقرض على تحقيق الدخل تعكس قدرته على سداد القرض مشتملاً على فوائده، ومن ثم فإن تقدير البنك مانح الائتمان لقدرة المقرض على تحقيق الأرباح مستقبلاً يعد مؤشراً هاماً على القدرة على السداد.

-سمعة العميل: تعد من الدعامات الأساسية التي يبني عليها قرار منح الائتمان، فالعميل الذي يمتلك سمعة طيبة ويلتزم بكافة تعهداته والتزاماته يكون من أسباب منح الائتمان من جانب البنك، وهنا يظهر أهمية الجمع الشامل للمعلومات عن العميل وعن مشكلاته المالية ومدى تعثره، وقدرته على تحقيق الربحية.

-المؤثرات الداخلية والخارجية: يهتم البنك مانح الائتمان بجمع المعلومات عن نشاط الشركة وحجم المنافسة وحصتها السوقية وكل المعلومات الداخلية عن الشركة، وكذلك يتم دراسة كافة المؤشرات الخارجية مثل الإطار التشريعي والقانوني اللذان تعمل في إطارهما الشركة، وكذلك التشريعات الجمركية والضريبية.

-حجم الضمانات: يقيم البنك مانح الائتمان حجم الأصول التي تقدمها الشركة كضمان للقرض حيث أنها ستصبح من حق البنك في حالة تعثره عن السداد.

باستعراض كلاً من محددات قرار منح الائتمان والمعايير الحاكمة للقرار في البنوك يتضح أن هذا القرار يعتمد في المقام الأول على حجم ومصداقية المعلومات المقدمة عن الشركة طالبة الائتمان، وأن المعلومات المالية بالقوائم المالية لا تعد بمفردها كافية لاتخاذ هذا القرار من قبل البنك وهنا يظهر دور المعاملات التي تتم مع الأطراف ذوى العلاقة إذ تمثل نوع من أنواع الإفصاح الاختياري والتي قد تنتج آثار إيجابية بالإفصاح عنها، أو قد يترتب عليها أضرار سواء داخلية للشركة أو لقرار الحصول على الائتمان مع البنوك.

5/8 دراسة العلاقة بين الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة وقرار منح الائتمان واشتقاق فروض البحث.

تتعدد احتياجات مسؤولى الائتمان من المعلومات المالية وغير المالية، فقد كان تركيزهم فيما سبق على تقدير التدفقات النقدية والتحليلات المالية وجمع المعلومات المدرجة بمتن القوائم المالية، إلا

أنه ومع التغييرات المتلاحقة في بيئة الأعمال، اتجه مانحو الائتمان بنماذجهم التحليلية إلى المعلومات الأخرى والمرتبطة بالعلاقة بين الشركة وجميع الأطراف المحيطة، لما لهذه العلاقات من تأثير على المركز المالي ونتائج الأعمال للشركة، وبالتالي على تحسين قراراتهم المتعلقة بمنح الائتمان (Campbell & Richard, 2011, Habib et al., 2020, Supmati et al., 2019) وقد تناولت عدد من الدراسات العلاقة بين الإفصاح عن المعلومات الاختيارية بصفة عامة وقرارات منح الائتمان ففي دراسة Mazumdar et al., 2005 والتي أجريت على عدد 173 من الشركات طالبة الائتمان في أمريكا على مدى 5 سنوات، هدفت إلى بحث العلاقة بين مستوى جودة الإفصاح المعلومات الاختيارية داخل هذه الشركات محل البحث ومستوى معدل الفائدة من قبل البنوك المانحة، وأشارت النتائج إلى وجود علاقة معنوية عكسية بين مستوى جودة الإفصاح عن المعلومات الاختيارية ومعدل الفائدة، بما يعني أهمية قيام الشركات الطالبة للائتمان بالالتزام بمستوى جيد للإفصاح لانعكاسه إيجاباً على البنوك المانحة من خلال تخفيض معدل الفائدة على القروض. وهو ما أكدته دراسة Hasan & song, 2014 والتي هدفت أيضاً إلى بحث أثر الإفصاح عن المعلومات الاختيارية على قرار منح الائتمان في عدد من البنوك التجارية في 11 دولة وذلك بهدف دراسة بيانات أعمال مختلفة، وبلغت عينة الدراسة 132 شركة طالبة للائتمان، وأجريت الدراسة التطبيقية بالاستعانة بمؤشرات منح الائتمان وتمثلت في حجم القروض، وفترة استحقاق القرض، ومعدل الفائدة. وأشارت النتائج إلى أنه كلما طبقت الشركة سياسة جيدة للإفصاح عن المعلومات الاختيارية كلما انعكس ذلك إيجاباً على منح الائتمان وبالتالي كانت مؤشرات منح الائتمان في أفضل معدلاتها سواء من حيث حجم الائتمان وطول فترة الاستحقاق وانخفاض معدل الفائدة. أما على المستوى الإقليمي فقد أجريت دراسة على عدد من البنوك التجارية في الأردن، لبحث أثر الإفصاح عن المعلومات الاختيارية على قرار منح الائتمان، وبلغت عينة الدراسة 95 قائمة، وأكدت النتائج على أن التزام الشركات بتبني سياسة واضحة للإفصاح عن المعلومات الاختيارية من شأنه التأثير على منح الائتمان من قبل البنوك التجارية ممثلاً في حجم الائتمان، وفترة الاستحقاق، ومعدل الفائدة (Al shatnawi & Hija, 2018)، أما عن العلاقة بين الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة وقرار الائتمان فلم تتعرض الكثير من الدراسات في مجال الفكر المحاسبي لهذه العلاقة، واقتصر الأمر على عدد محدود جداً، هذا بالإضافة إلى أن تناول العلاقة من قبل هذه الدراسات جاء كنتائج فرعية من الهدف الأساسي ففي دراسة (Antwi &

(Kong, 2019) حاولاً بحث أثر المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة على أداء الشركة مقاساً بالعائد على أصولها وقد أجريت الدراسة في غانا على مدى عدة سنوات بالاعتماد على التقارير المالية، وأظهرت النتائج وجود علاقة معنوية عكسية بين هذه المعاملات وأداء الشركات فكلما زاد حجم المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة وما تحدثه من آثار سلبية كلما أثر ذلك عكسياً على ربحية الشركة وقد تمثلت المتغيرات الرقابية في هذه الدراسة في حجم الشركة والرافعة التمويلية، وأوضحت النتائج أن حجم الرافعة التمويلية والذي يعكس حجم القروض بالنسبة لإجمالي الأصول له تأثير معنوي عكسي على أداء الشركات، وأن الشركات التي تتسم بزيادة حجم المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة لا يرتفع فيها نسبة الرافعة التمويلية بما يعكس محدودية قدرتها على الحصول على الائتمان نظراً لما يخلفه وجود هذه المعاملات من مخاطر ائتمانية تحجم من رغبة مانح الائتمان على منح القرض، وأوصت الدراسة بضرورة توخي الحذر من قبل ممارسي المهنة من الآثار السلبية لهذه المعاملات وأنه لا بد من إبراز دور المنظمات المهنية في سن القواعد الملزمة لتنظيم عمليات الإفصاح عنها. أما دراسة 2019 Supmati et al فقد حاولت الذهاب في اتجاه بحثي مختلف حيث اختبرت تأثير المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة على الأداء في البنوك مع استخدام متغير وسيط لم يتم التطرق له كثيراً من قبل الدراسات المحاسبية في هذا الشأن وهو تأثير العلاقات السياسية، وتمثلت عينة الدراسة في 40 بنكاً مقيداً في بورصة إندونيسيا على مدى الفترة من 2013 إلى 2016 وأشارت النتائج إلى أن وجود المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة يؤثر بصورة موجبة معنوية على مخاطر الائتمان، وأن هذا التأثير يرتفع مع عدم الشفافية في الإفصاح عنها، الأمر الذي ينعكس سلباً على الأداء السوقي للبنوك كمانحة للائتمان. أما عن دور التأثيرات السياسية في هذا الشأن فقد أشارت النتائج إلى تأثيرها المعنوي على هذه العلاقة، وأن وجود تأثيرات سياسية من شأنه زيادة مخاطر الائتمان. في دراسة 2020 Habib, et al تم اختبار العلاقة بين معاملات الأطراف ذوى العلاقة وتكلفة الائتمان في عدد من الشركات الصينية عن الفترة من 2003 إلى 2013 وقد وظفت الدراسة كلاً من مستوى الرقابة الداخلية و نوع هيكل الملكية كمتغيرات رقابية، ووجدت أن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة تؤدي إلى زيادة تكلفة الائتمان وتكلفة الحصول على قروض، وأن هذه النتيجة ترتبط بعدم الشفافية في الإفصاح عن هذه المعاملات، وما يرتبط بها من ممارسات سلبية، وذلك على الرغم من تأكيد الدراسة على أن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة لها جوانبها الإيجابية على المصالح الاقتصادية للشركة إذا ما

تم إدارتها بشفافية وتم الإفصاح عن بنودها بشكل دوري من خلال التقارير المالية. كذلك أشارت النتائج إلى أن العلاقة المعنوية الموجبة بين المعاملات وتكلفة الائتمان تزيد في الشركات التي تطبق مستوى ضعيف للرقابة الداخلية وعند إدخال أثر نوع الملكية على العلاقة محل الدراسة وجد أن له تأثير معنوي ، فالشركات التي تزيد فيها نسبة الملكية الحكومية مع انخفاض مستوى الرقابة الداخلية ارتفع فيها تأثير العلاقة بين المعاملات وزيادة تكلفة الائتمان، وقد أوصت الدراسة بأهمية سن التشريعات الملزمة بالإفصاح عن هذه المعاملات حيث أن ذلك يحجم من المخاطر المحيطة بعمليات الائتمان، ويزيد من شفافية عرض المعلومات ومن ثم التأثير على قرار منح الائتمان.

تخلص الباحثة من العرض السابق للدراسات الى النتائج التالية :

- 1- أنه مع التغيرات المتلاحقة في بيئة الأعمال اتجه مسؤولوا الائتمان بنماذجهم التحليلية إلى جميع المعلومات المحيطة وليس فقط المعلومات المالية وزاد اهتمامهم بكافة المعلومات المتعلقة بالشركة طالبة الائتمان والمرتبطة بمعاملاتها مع كافة الأطراف المستفيدة داخل الشركة وخارجها.
- 2- أشارت الدراسات إلى وجود علاقة معنوية عكسية بين مستوى جودة الإفصاح عن المعلومات الاختيارية ومعدل الفائدة المحدد للجهة طالبة الائتمان، فالشركات التي تعاني من مستوى منخفض للإفصاح الاختياري عن المعلومات يزيد فيها سعر الفائدة على الائتمان لزيادة درجة المخاطرة فيها.
- 3- يؤثر مستوى جودة الإفصاح عن المعلومات الاختيارية على جميع مؤشرات منح الائتمان مثل حجم الائتمان و فترة الاستحقاق وليس فقط على معدل الفائدة.
- 4- أن زيادة حجم المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة يؤثر سلباً على قرار منح الائتمان وزيادة تكلفة القرض، وذلك يرتبط بعدم الشفافية في الإفصاح عنها. وهنا يثار تساؤل عما إذا كان للخصائص المتعلقة بمانح الائتمان مثل التأهيل العلمى ومستوى الخبرة تأثيراً على العلاقة بين الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة وقرار منح الائتمان . وقد تعرضت عدة دراسات لخصائص مانح الائتمان وما اذا كان لها تأثير على قراراته (Fachrudin,2016;Tronnberg&Hemlin,2012) وقد خلصت هذه الدراسات الى التأكيد على تأثير خصائص مانح الائتمان سواء من حيث التأهيل العلمى أو الخبرة

العملية على قرارته وذلك كمايلي :

- كلما زادت سنوات خبرة مانح الائتمان كلما زادت دقة أحكامه و توقعاته وزادت حياديته.
 - كلما زادت خبرة مانح الائتمان كلما أصبح قادرا على استخلاص نتائج أكثر موضوعية لزيادة قدرته على مقارنة وتحليل المواقف المتشابهة واتخاذ قرارات ملاءمة مما ينعكس على الاختيار الأمثل للشركات طالبة الائتمان وهي التي تتسم ببيئة منخفضة المخاطر، فينعكس بدوره على تحسين قرار منح الائتمان.
 - أن اختلاف مستوى التأهيل العلمي لمانح الائتمان يؤدي إلى اختلاف عملية الإدراك والتعامل مع المعلومات المتعلقة بالشركة طالبة الائتمان.
 - يختلف تقييم المخاطر المحيطة بالشركة طالبة الائتمان باختلاف مستوى التأهيل العلمي لمانح الائتمان.
 - تختلف دقة تنبؤات مانح الائتمان باختلاف مستوى التأهيل العلمي له
- من العرض السابق يمكن للباحثة استخلاص الفروض الأساسية للبحث على النحو التالي:
- الفرض الأول:** تختلف الأهمية النسبية لمتغيرات الإفصاح في المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة من وجهة نظر مسؤولى الائتمان في البنوك المصرية.
- الفرض الثاني:** يؤثر الإفصاح المحاسبي عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة على قرار منح الائتمان في البنوك المصرية.
- الفرض الثالث:** يوجد اختلاف في تأثير الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة على قرار منح الائتمان باختلاف التأهيل العلمي لمانح الائتمان.
- الفرض الرابع:** يوجد اختلاف في تأثير الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة على قرار منح الائتمان باختلاف الخبرة العملية لمانح الائتمان.
- وسوف تحاول الباحثة في الجزء التالي إجراء دراسة ميدانية لاختبار صحة فروض البحث:
- 6/8 دراسة ميدانية عن أثر الإفصاح المحاسبي عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة على قرار منح الائتمان في ظل متطلبات المعايير المحاسبية.**

تحاول الباحثة في هذا الجزء من البحث تدعيم النتائج النظرية لأثر مستوى الإفصاح المحاسبي عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة على قرار منح الائتمان في ظل متطلبات المعايير المحاسبية

1- أهداف الدراسة الميدانية:

- دراسة الأهمية النسبية لبنود الإفصاح المحاسبي عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة والتي قامت الباحثة باشتقاقها في ضوء متطلبات المعايير المحاسبية الدولية والمعياري المصري رقم (15) لعام 2015، ثم دراسة قرارات هيئة الرقابة المالية، وكذلك القوانين واللوائح ذات الصلة
- دراسة أثر الإفصاح المحاسبي عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة على قرار منح الائتمان سواء من حيث منح / رفض الائتمان، أو تحديد الحد الأقصى لمبلغ الائتمان، أو حجم الائتمان بالنسبة لإجمالي الأصول، أو الحد الأدنى لمعدل الفائدة.
- دراسة مدى اختلاف أثر الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة على منح الائتمان باختلاف التأهيل العلمي لمانح الائتمان.
- دراسة مدى اختلاف أثر الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة على منح الائتمان باختلاف الخبرة العملية لمانح الائتمان.

2 -مجتمع الدراسة الميدانية.

تكون مجتمع الدراسة الميدانية من مديري ومحلي ومسؤولي الائتمان في أقسام الائتمان في عدد من البنوك سواء كانت بنوك مصرية، أو فروع لبنوك أجنبية عاملة في مصر، وبلغ عددها 13 بنكاً وهي: البنك الأهلي، بنك مصر، بنك الإسكندرية، بنك القاهرة، البنك التجاري الدولي، بنك الاتحاد الوطني، بنك البركة، البنك المصري الخليجي، بنك قناة السويس، بنك HSBC، بنك SAIB، بنك قطر الوطني، بنك التعمير والإسكان. كما اشترك عدد من المحللين الماليين في بورصة القاهرة في الدراسة ، وقد قامت الباحثة بتقسيم العينة محل البحث إلى مجموعتين مستقلتين وتم توزيع عدد 70 قائمة استقصاء على كل مجموعة، واستبعدت القوائم التي لم تستوف جميع البيانات المطلوبة، وبالتالي بلغ عدد القوائم المستلمة التي يمكن إخضاعها للتحليل الإحصائي 58 قائمة للمجموعة

الأولى، و 62 قائمة للمجموعة الثانية بنسبة 83% أو 89% من حجم القوائم الموزعة.

3- أسلوب الدراسة الميدانية وتصميم قائمة الاستقصاء

قامت الباحثة باستخدام قائمة استقصاء لتوزيعها على المستقصى منهم حيث تكونت القائمة الموزعة للمجموعة الأولى والثانية من ثلاثة أقسام:

القسم الأول: التعرف على الخصائص الشخصية للمستقصى منهم من حيث التأهيل العلمي والخبرة العملية.

القسم الثاني: تكون هذا القسم من عدة محاور وتمثلت فى :

- أخذ آراء العينة فى الأهمية النسبية لمتغيرات الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة فى ضوء متطلبات المعايير المحاسبية .

- أثر الإفصاح عن هذه المعاملات على قرار منح الائتمان، وعلى تحديد حجم القرض، وعلى معدل الفائدة على القرض، وعلى حجم القرض لإجمالي الأصول.

- دراسة مدى اختلاف هذا الأثر باختلاف التأهيل العلمي والخبرة العملية لمانح الائتمان .

القسم الثالث : اشتمل القسم الثالث من قائمة الاستقصاء التى تم توزيعها على المجموعة الأولى للمستقصى منهم على عرض للقوائم والتقارير المالية لإحدى الشركات المساهمة الكبرى المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية وهى شركة مدرجة منذ فبراير 1998 وتعمل ضمن القطاع العقاري و تم تأسيسها فى فبراير 1992، وقد اشتملت تقاريرها المالية على افصاحا عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة. وقد وقع الاختيار على هذه الشركة للأسباب التالية:-
-أنها مسجلة ببورصة الأوراق المالية المصرية.

-تعد من أكثر الشركات التزاما بالإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة.

أما القائمة الموزعة على المجموعة الثانية فقد اشتملت على التقارير والقوائم المالية ولكن مع عدم الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة وفقا للمعايير المحاسبية. وفى نهاية القسم الثالث لكلا المجموعتين تم طرح عدد من الأسئلة المتعلقة بقرار منح الائتمان لهذه الشركة لقياس درجة الموافقة أو الرفض لمنح الائتمان، والحد الأقصى لمبلغ القرض ونسبة القرض إلى أصول الشركة والحد الأدنى لمعدل الفائدة المفروضة من قبل البنك المانح للقرض

في كلتا الحالتين.

4-توصيف مخرجات الدراسة الميدانية

المحور الأول : تحديد الأهمية النسبية لمتغيرات الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة والمشتقة وفقا لمتطلبات المعايير الدولية والمعياري المحاسبي المصري رقم 15 لسنة 2015

جدول رقم (2)

الأهمية النسبية لمتغيرات الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة والمشتقة وفقا لمتطلبات المعايير المحاسبية

بتحليل نتائج جدول رقم (2) تم قبول صحة الفرض الأول من الدراسة والذي مفاده اختلاف الأهمية

الانحراف المعياري	المتوسط	المتغيرات
1,08	3,49	يعتبر الإفصاح عن العلاقات بين الشركة القابضة والشركة التابعة لها (بغض النظر عن وجود معاملات بينهما) من أهم بنود الإفصاح القياسي عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة
1,24	3,38	يعتبر الإفصاح عن أسماء الشركات من أهم بنود الإفصاح القياسي عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة
0,85	4,12	يعتبر الإفصاح عن طبيعة المعاملات بين الأطراف المتعاملة والشركة من أهم بنود الإفصاح القياسي عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة
0,94	3,97	يعتبر الإفصاح عن قيمة المعاملات من أهم بنود الإفصاح القياسي عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة
1,19	3,31	يعتبر الإفصاح عن قيمة الالتزامات المترتبة من أهم بنود الإفصاح القياسي عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة
1,24	3,35	يعتبر الإفصاح عن مخصص الديون المشكوك فيها المتعلقة بقيمة الأرصدة غير المسددة من أهم بنود الإفصاح القياسي عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة
1,02	3,96	يعتبر الإفصاح عن مكافأة أعضاء مجلس الإدارة والمبالغ الممنوحة لهم وللمديرين بما فيها من تعويضات ما بعد الخدمة من أهم بنود الإفصاح القياسي عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة
0,85	4,06	يعتبر الإفصاح بأن المعاملات تمت وفقاً لنفس الشروط التي يتم بها المعاملات مع الأطراف غير ذوى العلاقة من أهم بنود الإفصاح القياسي عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة

النسبية لمتغيرات الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة والمشتقة وفقا لمتطلبات

المعايير المحاسبية وذلك في ظل اجابات المستقصى منهم وهو يتضح ممايلي :

- 1- حصلت معظم بنود متغيرات الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة على قيمة مرتفعة للمتوسط الحسابي تقترب من (5)، بما يعني ارتفاع نسب الموافقة من قبل المستقصى منهم على الأهمية النسبية للبنود المشتقة المتعلقة بالإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة.
- 2- يعد المتغير المتعلق بطبيعة المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة والشركة من أهم بنود الإفصاح عن المعاملات بمتوسط 4,12 وهو ما تؤكد من خلال حصوله على أدنى انحراف معياري بين المتغيرات وبلغ 0,85
- 3- يعد المتغير الخاص بأن الإفصاح عن المعاملات قد تم وفقاً لنفس الشروط التي يتم بها الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف غير ذوى العلاقة من أهم بنود هذا الإفصاح من وجهة نظر المستقصى منهم بمتوسط 4,06 وانحراف معياري 0,85
- 4- تقارب المتوسط لتقدير الأهمية النسبية لمتغيري قيمة المعاملات ومكافأة مجلس الإدارة بما فيها التعويضات واتفق عدد كبير من المستقصى منهم على أهميتهما بمتوسط 3,97، 3,96 على التوالي.
- 5- أشارت الاجابات الى اعتبار كلا من متغيري الإفصاح عن قيمة الالتزامات ومخصص الديون المشكوك في تحصيلها بمتوسط 3,31 و 3,35 هما من أدنى المتغيرات أهمية لبنود الإفصاح عن المعاملات .
- 6- يظهر من اجابات المستقصى منهم تباينهم في تحديد الأهمية النسبية لبنود الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة التي تم اشتقاقها من إصدارات المعايير المحاسبية، بما يعني صحة الفرض الرئيسي الأول من فروض الدراسة.
- المحور الثاني : تأثير الإفصاح المحاسبي عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة على منح الائتمان.**

جدول رقم (3)

أثر الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة على قرار منح الائتمان

الانحراف المعياري	المتوسط	المتغيرات
0,94	4,03	يؤثر الإفصاح المحاسبي عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة في التقارير المالية وفقاً للمعايير المحاسبية على قرار منح /رفض الائتمان
0,93	3,92	يؤثر الإفصاح المحاسبي عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة في التقارير المالية وفقاً للمعايير المحاسبية على تحديد الحد الأقصى لمبلغ القرض
1,19	3,38	يؤثر الإفصاح المحاسبي عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة في التقارير المالية وفقاً للمعايير المحاسبية على قرار تحديد نسبة القرض إلى إجمالي الأصول
1,19	3,63	يؤثر الإفصاح المحاسبي عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة في التقارير المالية وفقاً للمعايير المحاسبية على تحديد الحد الأدنى لمعدل الفائدة

بدراسة النتائج الواردة بالجدول رقم (3) تم قبول صحة الفرض الرئيسى الثانى من فروض الدراسة فى ضوء الدراسة الميدانية والذى مفاده وجود تأثير للإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة على قرار منح الائتمان وهويتضح ممايلى:

1- ارتفعت قيم المتوسطات لمتغيرات أثر الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة على قرار منح الائتمان وتراوحت ما بين 4,03 و 3,38

2- انفتحت نسبة كبيرة من المستقصى منهم على أهمية الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة وفقاً للمعايير المحاسبية على قرار منح/ رفض الائتمان وحصل على أعلى قيمة متوسطة وبلغت 4,03 وانحراف معياري بلغ 0,94

3- حصل المتغير الخاص بأثر الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة في التقارير المالية على تحديد الحد الأقصى لمبلغ القرض على قيمة متوسطة مرتفعة من قبل المستقصى منهم وبلغت 3,92، يليه المتغير الخاص بالأثر على تحديد الحد الأدنى لمعدل الفائدة وبلغ 3.63

4- يعد من أدنى نسب الموافقة المتغير الخاص بأثر الإفصاح عن المعاملات على قرار تحديد نسبة القرض إلى إجمالي الأصول وبلغ المتوسط له 3,38.

المحور الثالث: يوجد اختلاف في تأثير الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة في التقارير المالية للشركات المصرية على قرار منح الائتمان باختلاف التأهيل العلمي لمانح

الائتمان

جدول رقم(4)

اختلاف أثر الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة على قرار منح الائتمان باختلاف التأهيل العلمي لمانح الائتمان

الانحراف المعياري	المتوسط	المتغيرات
1,13	3,35	يختلف تأثير الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة على قرار منح الائتمان باختلاف مستوى التأهيل العلمي لمانح الائتمان
1,17	3,29	يختلف تأثير الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة على تحديد الحد الأقصى لمبلغ القرض باختلاف مستوى التأهيل العلمي لمانح الائتمان
1,22	3,24	يختلف تأثير الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة على تحديد نسبة القرض إلى إجمالي الأصول باختلاف مستوى التأهيل العلمي لمانح الائتمان
1,17	3,41	يختلف تأثير الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة على تحديد الحد الأدنى لمعدل الفائدة باختلاف مستوى التأهيل العلمي لمانح الائتمان

بتحليل نتائج الجدول رقم (4) يتضح عدم قبول صحة الفرض الرئيسى الثالث من فروض الدراسة فى ضوء اجابات المستقصى منهم وذلك كمايلى :

1- تعد معدلات المتوسط الحسابي لبنود هذا المتغير هي الأدنى مقارنة بباقي المتغيرات الواردة بقائمة الاستقصاء، بما يعني أن موافقة المستقصى منهم على بنود هذا المتغير جاءت منخفضة نسبياً وتراوحت ما بين 3,41 و 3,24 أي أن تأثير مستوى التأهيل العلمي لمانح الائتمان على العلاقة بين الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة وقرار منح الائتمان يعد تأثيراً محدوداً.

2- يعد من أعلى نسب الموافقة على بنود هذا المتغير هو أثر الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة على تحديد الحد الأدنى لمعدل الفائدة باختلاف مستوى التأهيل العلمي لمانح الائتمان بمتوسط 3,41 وانحراف معياري 1,17.

3- جاء من أدنى نسب الموافقة المتغير الخاص بأثر الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة على تحديد نسب القرض إلى إجمالي الأصول باختلاف مستوى التأهيل العلمي لمانح الائتمان بمتوسط 3,24 وانحراف معياري 1,22.

المحور الرابع: يوجد اختلاف في تأثير الإفصاح المحاسبي عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة على قرار منح الائتمان باختلاف مستوى الخبرة لدى مانح الائتمان.

جدول رقم (5)

اختلاف أثر الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة على قرار منح الائتمان باختلاف الخبرة العملية لمانح الائتمان

الانحراف المعياري	المتوسط	المتغيرات
0,80	4,16	يختلف تأثير الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة على قرار منح/ رفض الائتمان باختلاف مستوى خبرة المانح
0,95	4,07	يختلف تأثير الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة على تحديد الحد الأقصى لمبلغ القرض باختلاف مستوى خبرة المانح
0,88	4,03	يختلف تأثير الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة على تحديد النسبة بين القرض وإجمالي الأصول باختلاف مستوى خبرة المانح
0,83	4,09	يختلف تأثير الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة على تحديد الحد الأدنى لمعدل الفائدة باختلاف مستوى خبرة المانح

بتحليل نتائج الجدول رقم (5) ثبت صحة الفرض الرئيسي الرابع من فروض الدراسة فى ضوء اجابات المستقصى منهم بالدراسة الميدانية وذلك لما يلى :

1- يعد المتغير الخاص باختلاف أثر الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة على قرار منح الائتمان باختلاف الخبرة العملية لمانح الائتمان من أكثر المتغيرات التي ارتفعت نسبة الموافقة عليها من قبل المستقصى منهم مقارنة بباقي متغيرات قائمة الاستقصاء، وتراوح المتوسطات ما بين 4,03 و 4,16، كما انخفض الانحراف المعياري لجميع البنود بما عكس اتساق الاجابات للمستقصى منهم .

2- حصل المتغير الخاص باختلاف أثر الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة على قرار منح / رفض الائتمان باختلاف مستوى خبرة المانح على أعلى نسب الموافقة بين المستقصى منهم بمتوسط 4,16.

3- تقاربت نتائج باقي المتغيرات التي تعكس قرار منح الائتمان وارتفعت نسبة الموافقة عليها من قبل المستقصى منهم وتمثلت في اختلاف الأثر على تحديد الحد الأدنى لمعدل

الفائدة وتحديد الحد الأقصى لمبلغ القرض، وتحديد النسبة بين القرض وإجمالي الأصول وذلك باختلاف الخبرة العملية لمانح الائتمان حيث بلغت المتوسطات 4,09 و 4,07 و 4,03 على التوالي.

ولتأكيد النتائج السابقة واشتقاق الفروض الفرعية للبحث واختبار مدى صحتها، اعتمدت الباحثة على مخرجات القسم الأول و القسم الثالث من قائمة الاستقصاء الموزعة على مجموعتي الدراسة حيث تمثلت المتغيرات التي سيتم الاعتماد عليها لاجراء هذا الاختبار فيما يلي :

-المتغير المستقل: ويتمثل في الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة وفقا لمتطلبات المعايير المحاسبية.

-المتغير التابع: تمثل في قرار منح الائتمان من قبل البنوك محل البحث بمتغيراته الأربعة.

-المتغيرات الرقابية وتمثلت في:

أ-مستوى التأهيل العلمي لمانح القرض

ب-مستوى الخبرة العملية لمانح القرض.

5- قياس متغيرات الدراسة

- بالنسبة للمتغير المستقل فقد تم التعبير عنه من خلال حالتي الدراسة ممثلا في التقارير المالية المشتملة على بنود الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة والتقارير الخالية من هذا الإفصاح.

- أما المتغير التابع والذي تمثل في قرار منح الائتمان فقد تم قياسه من خلال تحديد مدى قبول / رفض مانح الائتمان له وكذلك في تحديد الحد الأقصى لمبلغ القرض، ونسبة القرض إلى إجمالي أصول الشركة، والحد الأدنى لمعدل الفائدة.

- المتغيرات الرقابية

أ- يتم قياس التأهيل العلمي لمانح الائتمان من خلال حصوله على درجات علمية مختلفة

سواء دراسات عليا أو شهادات مهنية.

ب- يتم قياس مستوى خبرة مانح الائتمان وفقا للدراسات السابقة والتي اعتبرت الخبرة مرتفعة إذا بلغت 10 سنوات على الأقل، وما هو دون ذلك يعتبر خبرة منخفضة. (Fachrud, 2016; Tronnberg & Hamlin,2012)

6-المعالجات المحاسبية المقترحة

تقترح الباحثة المعالجات التالية اعتمادا على المتغيرات السابقة لدراسة أثر الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة على قرار منح الائتمان سواء من حيث القرار بالقبول أو الرفض، والحد الأقصى لمبلغ القرض، ونسبة القرض إلى أصول الشركة، و الأدنى لمعدل الفائدة، وتأثير الاختلاف في المتغيرات الرقابية ممثلة في التأهيل العلمي والخبرة العملية لمانح القرض.

المجموعة الأولى من المعالجات ويتمثل المتغير الرقابي فيها في التأهيل العلمي لمانح الائتمان.

1/1 التقارير المالية المشتملة على الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة + مانح الائتمان ذو التأهيل العلمي المرتفع + قرار منح /رفض الائتمان

2/1 التقارير المالية المشتملة على الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة + مانح الائتمان ذو التأهيل العلمي المرتفع + تحديد الحد الأقصى لمبلغ القرض

3/1 التقارير المالية المشتملة على الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة + مانح الائتمان ذو التأهيل العلمي المرتفع + نسبة القرض إلى إجمالي الأصول

4/1 التقارير المالية المشتملة على الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة + مانح الائتمان ذو التأهيل العلمي المرتفع + الحد الأدنى لمعدل الفائدة.

5/1 التقارير المالية غير المشتملة على الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة + مانح الائتمان ذو التأهيل العلمي المرتفع + قرار منح/ رفض الائتمان

6/1 التقارير المالية غير المشتملة على الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة + مانح الائتمان ذو التأهيل العلمي المرتفع + تحدد الحد الأقصى لمبلغ القرض

7/1 التقارير المالية غير المشتملة على الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة +

- مانح الائتمان ذو التأهيل العلمي المرتفع + نسبة القرض إلى إجمالي الأصول
- 8/1 التقارير المالية غير المشتملة على الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة + مانح الائتمان ذو التأهيل العلمي المرتفع + الحد الأدنى لمعدل الفائدة
- 9/1 التقارير المالية المشتملة على الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة + مانح الائتمان ذو التأهيل العلمي المنخفض + قرار / منح/ رفض الائتمان
- 10/1 التقارير المالية المشتملة على الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة + مانح الائتمان ذو التأهيل العلمي المنخفض + تحديد الحد الأقصى لمبلغ القرض
- 11/1 التقارير المالية المشتملة على الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة + مانح الائتمان ذو التأهيل العلمي المنخفض + نسبة القرض إلى إجمالي الأصول
- 12/1 التقارير المالية المشتملة على الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة + مانح الائتمان ذو التأهيل العلمي المنخفض + الحد الأدنى لمعدل الفائدة
- 13/1 التقارير المالية غير المشتملة على الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة + مانح الائتمان ذو التأهيل العلمي المنخفض + قرار / منح/ رفض الائتمان
- 14/1 التقارير المالية غير المشتملة على الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة مع مانح الائتمان ذو التأهيل العلمي المنخفض + تحديد الحد الأقصى لمبلغ القرض
- 15/1 التقارير المالية غير المشتملة على الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة + مانح الائتمان ذو التأهيل العلمي المنخفض + نسبة القرض إلى إجمالي الأصول
- 16/1 التقارير المالية غير المشتملة على الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة + مانح الائتمان ذو التأهيل العلمي المنخفض + الحد الأدنى لمعدل الفائدة
- المجموعة الثانية من المعالجات ويتمثل المتغير الرقابي فيها في الخبرة العملية لمانح الائتمان.
- 1/2 التقارير المالية المشتملة على الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة + مانح الائتمان ذو الخبرة العملية المرتفعة + قرار منح / رفض الائتمان
- 2/2 التقارير المالية المشتملة على الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة + مانح

- الائتمان ذو الخبرة العملية المرتفعة + تحديد الحد الأقصى لمبلغ القرض
- 3/2 التقارير المالية المشتملة على الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة + مانح الائتمان ذو الخبرة العملية المرتفعة + نسبة القرض إلى إجمالي الأصول
- 4/2 التقارير المالية المشتملة على الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة + مانح الائتمان ذو الخبرة العملية المرتفعة + الحد الأدنى لمعدل الفائدة
- 5/2 التقارير المالية غير المشتملة على الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة + مانح الائتمان ذو الخبرة العملية المرتفعة + قرار منح / رفض الائتمان
- 6/2 التقارير المالية غير المشتملة على الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة + مانح الائتمان ذو الخبرة العملية المرتفعة + تحديد الحد الأقصى لمبلغ القرض
- 7/2 التقارير المالية غير المشتملة على الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة + مانح الائتمان ذو الخبرة العملية المرتفعة + نسبة القرض إلى إجمالي الأصول
- 8/2 التقارير المالية غير المشتملة على الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة + مانح الائتمان ذو الخبرة العملية المرتفعة + الحد الأدنى لمعدل الفائدة
- 9/2 التقارير المالية المشتملة على الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة + مانح الائتمان ذو الخبرة العملية المنخفضة + قرار منح / رفض الائتمان
- 10/2 التقارير المالية المشتملة على الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة + مانح الائتمان ذو الخبرة العملية المنخفضة + تحديد الحد الأقصى لمبلغ القرض
- 11/2 التقارير المالية المشتملة على الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة + مانح الائتمان ذو الخبرة العملية المنخفضة + نسبة القرض إلى إجمالي الأصول
- 12/2 التقارير المالية المشتملة على الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة + مانح الائتمان ذو الخبرة العملية المنخفضة + الحد الأدنى لمعدل الفائدة
- 13/2 التقارير المالية غير المشتملة على الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة + مانح الائتمان ذو الخبرة العملية المنخفضة + قرار منح / رفض الائتمان

- 14/2 التقارير المالية غير المشتملة على الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة +
 مانح الائتمان ذو الخبرة العملية المنخفضة + تحديد الحد الأقصى لمبلغ القرض
- 15/2 التقارير المالية غير المشتملة على الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة
 +مانح الائتمان ذو الخبرة العملية المنخفضة + نسبة القرض إلى إجمالي الأصول
- 16/2 التقارير المالية غير المشتملة على الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة +
 مانح الائتمان ذو الخبرة العملية المنخفضة + الحد الأدنى لمعدل الفائدة

7- اشتقاق الفروض الفرعية للدراسة

الفرض الرئيسي الثاني: يؤثر الإفصاح المحاسبي عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة على
 قرار منح الائتمان في البنوك المصرية
 ويتفرع من هذه الفرض الرئيسي الفروض الفرعية التالية

- فرض فرعي أول: يؤثر الإفصاح المحاسبي عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة على
 قرار منح/ رفض الائتمان.
- فرض فرعي ثاني: يؤثر الإفصاح المحاسبي عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة
 على تحديد الحد الأقصى لمبلغ القرض.
- فرض فرعي ثالث: يؤثر الإفصاح المحاسبي عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة
 على تحديد حجم القرض لإجمالي أصول الشركة.
- فرض فرعي رابع: يؤثر الإفصاح المحاسبي عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة على
 تحديد الحد الأدنى لمعدل الفائدة.

الفرض الرئيسي الثالث: يوجد اختلاف في تأثير الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة
 على قرار منح الائتمان باختلاف التأهيل العلمي لمانح الائتمان ويتفرع منه الفروض الفرعية
 التالية:

- فرض فرعي أول: يوجد اختلاف في تأثير الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى
 العلاقة على منح / رفض الائتمان باختلاف التأهيل العلمي لمانح الائتمان .

- فرض فرعي ثاني: يوجد اختلاف في تأثير الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة على تحديد الحد الأقصى لمبلغ القرض باختلاف التأهيل العلمي لمناح الائتمان.
- فرض فرعي ثالث: يوجد اختلاف في تأثير الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة على تحديد حجم القرض لإجمالي الأصول باختلاف التأهيل العلمي لمناح الائتمان .
- فرض فرعي رابع: يوجد اختلاف في تأثير الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة على تحديد الحد الأدنى لمعدل الفائدة باختلاف التأهيل العلمي لمناح الائتمان .
- الفرض الرئيسي الرابع: يوجد اختلاف في تأثير الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة على قرار منح الائتمان باختلاف الخبرة العملية لمناح الائتمان ويتفرع منه الفروض الفرعية التالية:
- فرض فرعي أول: يوجد اختلاف في تأثير الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة على منح / رفض الائتمان باختلاف الخبرة العملية لمناح الائتمان .
- فرض فرعي ثاني: يوجد اختلاف في تأثير الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة على تحديد الحد الأقصى لمبلغ القرض باختلاف الخبرة العملية لمناح الائتمان.
- فرض فرعي ثالث: يوجد اختلاف في تأثير الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة على تحديد حجم القرض لإجمالي الأصول باختلاف الخبرة العملية لمناح الائتمان.
- فرض فرعي رابع: يوجد اختلاف في تأثير الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة على تحديد الحد الأدنى لمعدل الفائدة باختلاف الخبرة العملية لمناح الائتمان .

8- التحليل الإحصائي واختبار فروض البحث الفرعية.

أولا :استخدام Chi-Square Test لدراسة العلاقة بين الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة وقرار منح الائتمان.

قامت الباحثة بتطبيق Chi- Square Test لدراسة العلاقة بين الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة وقرار منح الائتمان، وقد أظهرت النتائج وجود علاقة معنوية بينهما لجميع متغيرات قرار منح الائتمان حيث بلغت قيمة P value أقل من 0,05 وذلك كما يلي:

- وجود علاقة معنوية بين الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة وقرار منح / رفض الائتمان.
- وجود علاقة معنوية بين الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة و الحد الأقصى لمبلغ القرض.
- وجود علاقة معنوية بين الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة و نسبة القرض إلى إجمالي الأصول.
- وجود علاقة معنوية بين الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة و الحد الأدنى لمعدل الفائدة.

ولتحديد طبيعة هذه العلاقات السابقة قامت الباحثة باستخدام عدة أساليب إحصائية وذلك اعتماداً على برنامج STATA وذلك كما يلي:

ثانياً: استخدام أسلوب تحليل الانحدار اللوجيستي **The Logistic Regression** لدراسة أثر الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة على قرار منح/ رفض الائتمان وأثر التأهيل العلمي والخبرة العملية لمانح الائتمان عليها.

جدول رقم (6)

أثر الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة على قرار منح/ رفض الائتمان وأثر التأهيل العلمي والخبرة العملية لمانح الائتمان باستخدام **The Logistic Regression**

قرارمنح / رفض الائتمان	المعاملات	الخطأ المعياري	P Value
1- الإفصاح عن المعاملات	3.023683	0.5213867	0.555
2- الدرجة العلمية لمانح الائتمان	0.2390726	0.5479243	0.663
3- الخبرة العملية لمانح الائتمان	0.4761721	0.5280526	0.367

يتضح من الجدول السابق وبتطبيق أسلوب الانحدار اللوجيستي مايلي:

- 1- أن الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة تزيد من الموافقة على قرار منح الائتمان بما يعادل 3 مرات حالة عدم الإفصاح عنها، مما يؤكد صحة الفرض الفرعي

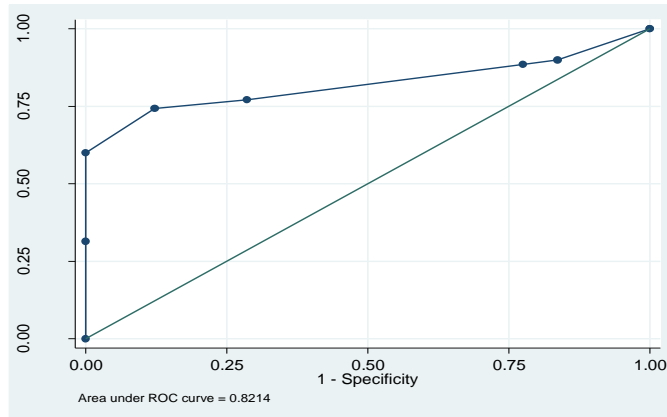
الأول من الفرض الرئيسي الثاني.

2- وعن أثر التأهيل العلمي لمانح الائتمان على العلاقة فقد جاءت العلاقة غير معنوية أي أن التأهيل العلمي كمتغير رقابي لا يؤثر على العلاقة بين الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة وقرار منح / رفض الائتمان فقد بلغت قيمة P Value 0.663 أي أكبر من 0.05 مما يؤكد رفض الفرض الفرعي الأول من الفرض الرئيسي الثالث.

3- أما عن أثر الخبرة العملية لمانح الائتمان على العلاقة فقد جاءت أيضاً العلاقة غير معنوية، أي أن الخبرة العملية كمتغير رقابي لا تؤثر على العلاقة بين الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة وقرار منح الائتمان، وبلغت قيمة P Value 0.367، مما يؤكد رفض الفرض الفرعي الأول من الفرض الرئيسي الرابع. وللتأكد من قدرة النموذج على التنبؤ تم استخدام Roc- Curve حيث بلغت قيمة P Value حوالي 82% أي قدرة عالية على التنبؤ، وهو ما يظهر من خلال الشكل التالي:

شكل رقم (1)

قدرة النموذج على التنبؤ بالعلاقة بين الإفصاح وقرار منح الائتمان باستخدام Roc Curve



ثالثاً: استخدام **Multinomial Logistic Regression** لدراسة أثر الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة على حجم الائتمان الممنوح، وأثر التأهيل العلمي أو الخبرة العملية لمانح الائتمان على هذه العلاقة.

اعتمدت الباحثة على أحد أساليب التحليل اللوجستي وهو **Multinomial Logistic Regression** لأنه يقيس المتغير التابع الذي يضم أكثر من مجموعتين، حيث قسمت الباحثة

حجم الائتمان إلى ثلاث مجموعات:

- أقل من 5 مليون
- من 5 مليون إلى 10 مليون
- أعلى من 10 مليون.

وقد تم الترميز لهذه المجموعات 2,1,0 على التوالي مع اعتبار أساس المقارنة هو حجم ائتمان أقل من 5 مليون، وتظهر النتائج من خلال الجدول التالي :

جدول رقم (7)

أثر الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة على حجم القرض وأثر التأهيل العلمي والخبرة العملية لمانح الائتمان على العلاقة باستخدام Multinomial Logistic Regression

P Value	الخطأ المعياري	المعاملات	قرار تحديد حجم الائتمان الممنوح
حجم الائتمان من 5 مليون إلى 10 مليون			
0.001	0.8041257	2.748047	1- الإفصاح
0.472	0.57992376	-0.575057	2- التأهيل العلمي
0.752	0.6850254	0.2161748	3- الخبرة العلمية
حجم الائتمان أعلى من 10 مليون			
0.000	1.025645	5.812775	1- الإفصاح
0.286	0.9306595	-0.993088	2- التأهيل العلمي
0.001	1.056435	3.637138	3- الخبرة العملية

1- وجدت علاقة معنوية بين الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة وحجم القرض عند جميع مستويات حجم الائتمان المقترحة حيث بلغت قيمة P Value أدنى من 0.05 إلا أنه وجد أنه عند مستوى قرض أعلى من 10 مليون يؤدي الإفصاح إلى زيادة احتمالية الحصول على هذا الحجم من القرض أكثر من 5 مرات عن حالة عدم الإفصاح، بينما تزيد هذه القيمة أكثر من 2 مرة عن حالة عدم الإفصاح عند مستوى قرض من 5 إلى 10 مليون، بمعنى أن الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة يزيد من احتمالية الحصول على حجم قرض أعلى عن حالة عدم الإفصاح، مما يؤكد صحة الفرض الفرعي الثاني من الفرض الرئيسي الثاني.

2- بالنسبة لتأثير التأهيل العلمي لمانح الائتمان فلم توجد علاقة معنوية على طبيعة العلاقة بين الإفصاح وحجم القرض حيث بلغت قيمة P Value 0.472 و 0.286 عند مستوى قرض من 5 إلى 10 مليون، وأعلى من 10 مليون، مما يؤكد رفض الفرض الفرعي الثاني من الفرض الرئيسي الثالث.

3- أما عن تأثير الخبرة العملية لمانح الائتمان فلم تؤثر عند حجم قرض من 5 إلى 10 مليون وبلغت قيمة P Value 0.752، بينما كان للخبرة العملية أثر عند زيادة قيمة القرض لأعلى من 10 مليون وبلغت قيمة P Value 0.001 فكلما زادت خبرة المانح زاد حجم القرض الممنوح، مما يؤكد صحة الفرض الفرعي الثاني من الفرض الرئيسي الرابع.

رابعاً: استخدام **Logistic Regression** في دراسة أثر الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة على تحديد حجم القرض لإجمالي الأصول، وأثر التأهيل العلمي والخبرة العملية لمانح الائتمان على هذه العلاقة.

جدول رقم (8)

أثر الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة على النسبة بين القرض واجمالي الأصول وأثر التأهيل العلمي والخبرة العملية لمانح الائتمان على العلاقة باستخدام **Logistic Regression**

P Value	الخطأ المعياري	المعاملات	قرار تحديد حجم القرض لإجمالي الأصول
0.00	0.6204526	3.554471	1- الإفصاح
0.092	0.6295873	-1.059481	2- التأهيل العلمي
0.922	0.5578245	0.542685	3- الخبرة العلمية

بتحليل نتائج جدول رقم (8) يلاحظ ما يلي:

1- توجد علاقة معنوية بين الإفصاح وتحديد حجم القرض إلى إجمالي الأصول وقد انخفضت قيمة P Value عن 0.05 حيث تزيد احتمالية زيادة حجم القرض إلى إجمالي الأصول بمقدار أكثر من ثلاث مرات بزيادة الإفصاح عن حالة عدم الإفصاح مما يؤكد صحة الفرض الفرعي الثالث من الفرض الرئيسي الثاني.

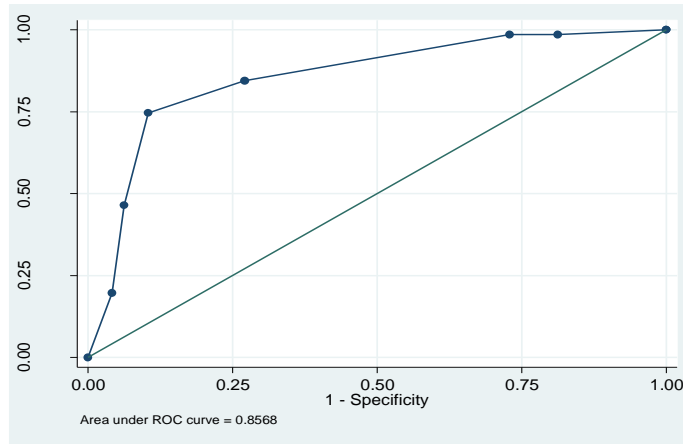
2- بالنسبة لتأثير التأهيل العلمي فلم توجد علاقة معنوية له كمتغير رقابي على العلاقة بين الإفصاح ونسبة القرض لإجمالي الأصول، وبلغت قيمة P Value 0.092، مما يؤكد رفض الفرض الفرعي الثالث من الفرض الرئيسي الثالث.

3- أما عن تأثير الخبرة العملية فأيضاً لم يوجد لها أي تأثير وبلغت قيمة P Value 0.922 مما يؤكد رفض الفرض الفرعي الثالث من الفرض الرئيسي الرابع.

4- وللتأكد من صحة هذا النموذج على التنبؤ، قامت الباحثة باستخدام منحنى Roc Curve حيث بلغت قيمة P Value حوالي 86% مما يعكس قدرة مرتفعة على التنبؤ من قبل النموذج، وهو يظهر من خلال الشكل التالي رقم (2)

شكل رقم (2)

قدرة النموذج على التنبؤ بالعلاقة بين الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة ونسبة القرض إلى إجمالي الأصول باستخدام Roc Curve



خامساً: استخدام **The Logistic Regression** لدراسة العلاقة بين الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة ومعدل الفائدة على القروض، وأثر التأهيل العلمي والخبرة العملية على هذه العلاقة.

بناء على القرارات التيسيرية الأخيرة للبنك المركزي ابتداء من 2020 في ظل أوضاع جائحة كورونا، انخفض سعر الفائدة على القروض بمعدل 4% لإنعاش الحركة الاقتصادية فتراجحت معدلات الفائدة ما بين 8,25% و 9,25% وبالتالي قامت الباحثة بالتعبير عن معدل الفائدة

بمستويين وهما: أقل من 8% وحصل على ترميز 1 وأعلى من 8% وحصل على ترميز صفر. وظهرت النتائج كما يلي:

جدول رقم (9)

أثر الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة على تحديد معدل الفائدة وأثر التأهيل العلمي والخبرة العملية لمانح الائتمان على العلاقة باستخدام Logistic Regression

قرار تحديد معدل الفائدة	المعاملات	الخطأ المعياري	P Value
1- الإفصاح	2.988328	0.4947971	0.000
2- التأهيل العلمي لمانح القرض	-0.3816891	0.561815	0.497
3- الخبرة العلمية لمانح القرض	0.5984801	0.5498830	0.276

بتحليل نتائج الجدول السابق يلاحظ ما يلي:

1- وجود علاقة معنوية بين الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة وانخفاض معدل الفائدة عن 8%، حيث بلغت قيمة P Value أقل من 0.05 وبمعدل حوالي 3 مرات (2,988328) فى حالة الإفصاح مقارنة بحالة عدم الإفصاح، مما يؤكد صحة الفرض الفرعي الرابع من الفرض الرئيسي الثاني.

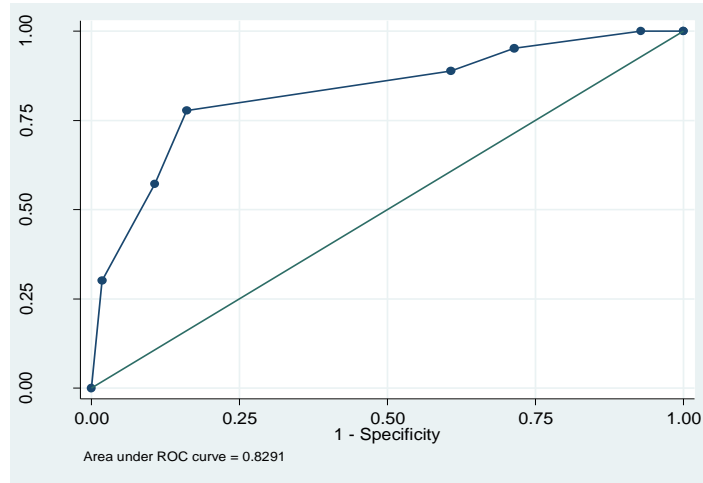
2- لم يوجد تأثير للتأهيل العلمي لمانح القرض على هذه العلاقة حيث بلغت قيمة P Value 0.497، مما يؤكد رفض الفرض الفرعي الرابع من الفرض الرئيسي الثالث.

3- أيضا لم يوجد تأثير للخبرة العملية لمانح الائتمان على هذه العلاقة وبلغت قيمة P Value 0.276 مما يؤكد رفض الفرض الفرعي الرابع من الفرض الرئيسي الرابع.

4- لاختبار قدرة النموذج على التنبؤ قامت الباحثة باستخدام Roc Curve حيث بلغت القدرة على التنبؤ حوالي 83% مما يعني قدرة مرتفعة على التنبؤ ويظهر من خلال الشكل رقم (3)

شكل رقم (3)

قدرة النموذج على التنبؤ بالعلاقة بين الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة ومعدل الفائدة باستخدام Roc Curve



7/8 النتائج والتوصيات ومجالات البحث المقترحة

أولاً: نتائج البحث

1- أن للمعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة تأثيرين متضادين، فمن ناحية يمكن أن يؤدي وجود هذه المعاملات إلى خلق بيئة عمل غير صحية، لما يترتب عليها من تمييز لحقوق المساهمين المسيطرين، وأعضاء مجلس الإدارة، وغيرهم من الأطراف حيث توجه كافة الممارسات المحاسبية لمصلحة هذه الأطراف مثل إدارة الأرباح، واحتساب معدلات منخفضة على قروضهم وبث المعلومات الداخلية لهم وغيرها من الممارسات، مما يخل بمصالح الأطراف غير ذوى العلاقة، ولكن ومن ناحية أخرى يمكن أن تصبح هذه المعاملات فعالة وذات تأثير إيجابي على مصالح كافة الأطراف المستفيدة من خلال الاستفادة من خبرات هذه الأطراف، وتخفيض تكلفة المعاملات.

2- أن الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة يعد من أهم الإفصاحات التي تزيد من شفافية التقارير المالية، لما يتضمنه هذا الإفصاح من معلومات توضح طبيعة وحجم هذه المعاملات ومدى تأثيرها على نتائج الأعمال والمركز المالي للشركة.

3- اهتمت الإصدارات المحاسبية سواء الأمريكية أو الدولية أو المعيار المحاسبي المصري رقم (15) لسنة 2015 بهذه المعاملات مع الأطراف من حيث تحديد ماهيتها، وتحديد أطرافها، وما إذا كانت تتم مع الأطراف التي تربطها علاقة داخلية بالشركة مثل الملكية أو العمل، أو مع أطراف خارجية مسيطرة، حيث تتدخل التشريعات للتنظيم والإفصاح عنها

لتحقيق المصلحة الاقتصادية للشركة.

4- قامت الباحثة باشتقاق بنود الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة من خلال الدراسات السابقة وإصدارات المنظمات المهنية تمهيداً لتحديد الأهمية النسبية لها من قبل المستقصى منهم و التي أشارت إلى اختلاف مديرى ومحللي الائتمان، في تحديد الأهمية النسبية لبنود هذا الإفصاح ولكن جاء أكثرها أهمية كلا من الإفصاح عن طبيعة هذه المعاملات، وكتلك الإفصاح عن أن شروط المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة هي نفس شروط المعاملات مع الأطراف غير ذوى العلاقة.

5- يعتبر قرار منح الائتمان من أهم قرارات البنك، حيث يمثل العائد من هذه القروض مصدر رئيسي للعائد بالنسبة للبنك، كما أنه يمثل الثقة التي يوليها البنك لعميله لمنحه مبلغ معين وبشروط معينة ، وبالتالي تحاط عملية منح الائتمان بالعديد من المخاطر سواء من حيث استرداد مبلغ القرض أو فوائده.

6- للسيطرة على المخاطر المحيطة بعملية منح الائتمان وكذلك نظرا للتغيرات المتلاحقة في بيئة الأعمال اتجه مسؤولوا الائتمان بنماذجهم التحليلية نحو جمع المعلومات المتعلقة بالعلاقة بين الشركة طالبة الائتمان وجميع الأطراف المحيطة، لما لهذه العلاقات من تأثير على المركز المالي ونتائج الأعمال.

7- استخدمت الباحثة عدة متغيرات للتعبير عن قرار منح الائتمان مثل حجم القرض الممنوح ونسبة القرض إلى إجمالي الأصول، ومعدل الفائدة. وبتطبيق عدد من الأساليب الاحصائية للتحقق من فروض البحث أشارت النتائج الى مايلي :

- أن الإفصاح المحاسبي عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة يؤثر ايجاباً على قرار الموافقة على منح الائتمان، وعلى زيادة حجم القرض الممنوح بمقدار أكثر من 5 أضعاف حالة عدم الإفصاح.

- يؤثر الإفصاح المحاسبي عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة إيجاباً على زيادة حجم القرض بالنسبة لإجمالي أصول الشركة لأعلى من 50% بحوالي 3,5 ضعف عند الإفصاح مقارنة بحالة عدم الإفصاح، وكذلك على انخفاض معدل الفائدة لأقل من

8% بما يعادل ثلاث أضعاف حالة عدم الإفصاح

- أما عن المتغيرات الرقابية فقد وجدت النتائج أن الدرجة العلمية لمانح الائتمان لا تؤثر على العلاقة محل البحث، ولكن تؤثر خبرة مانح الائتمان، فكلما زادت خبرة مانح الائتمان عن 10 سنوات كلما زاد حجم القرض الممنوح في حالة الإفصاح مقارنة بحالة عدم الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة.

ثانياً: التوصيات

- تطوير التشريعات لمواكبة المستجدات لتعزيز عملية الإفصاح عن المعلومات مع الأطراف ذوى العلاقة بما يخدم البنوك مانحة الائتمان وغيرها من الأطراف المستفيدة.
- إلزام الشركات المصرية بالتنقيح بما يرد بالمعيار المحاسبي المصري رقم (15) وما قد يستجد عليه من تعديلات بشأن الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة.
- اهتمام إدارات الشركات المصرية المسجلة ببورصة الأوراق المالية المصرية بإعداد ونشر تقرير عن هذه المعاملات وفقاً لتوصيات المنظمات المهنية الدولية والمحلية.
- زيادة مستوى الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة من خلال إدارات الشركات، وهيئة الرقابة المالية، ومراقبي الحسابات.
- اهتمام هيئة الرقابة المالية بتقديم توجيهاتها لتحسين استخدام الشركات لهذه المعاملات وتحقيق الجانب الإيجابي لها، مع وضع أساليب ردع لاستخدامها في التلاعب وتحقيق مصالح الأطراف المسيطرة على حساب الأطراف الأخرى.

ثالثاً: مجالات البحث المقترحة

- إجراء المزيد من البحوث التطبيقية عن أثر المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة على العديد من المتغيرات الأخرى مثل إدارة الأرباح، وجودة التقارير المالية، وجودة المراجعة
- دراسة أثر المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة على قرار الاستثمار.
- دراسة أثر فعالية آليات حوكمة الشركات على طبيعة العلاقة بين الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة والأداء المالي للشركات.

- دراسة دور المراجعة الخارجية في السيطرة على الآثار السلبية للمعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية

- الدغيم، عبد العزيز، الأمين، ماهر، ونجرو، إيمان، (2006)، " التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض المصرفي بالتطبيق على المصرف الصناعي السوري "، مجلة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، عدد 3، 23-37
- المعيار المحاسبي المصري رقم 15، 2015، " المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة".
- عبد الحميد، عبد المطلب، (2009) " اقتصاديات النقود والبنوك: الأساسيات والمستحدثات"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 142-160
- قانون سوق رأس المال رقم (5) لسنة 1992.

ثانياً: المراجع الأجنبية

- Accounting Standards Board. (1992), "Financial Reporting Standards No. 18", Related party's Disclosure.
- Albrecht, W. (2005), "Business Fraud: The Enron Problem, NY, AICPA, Available at: www.sciencedirect.com
- Alshatnawi, S., & Hija, A. (2018), "The Effect of Information Content of Integrated Business Reports on the Credit Decision Making of Jordanian Commercial Banks", International Business Research, Vol.11, No.6, 242-262
- Amzaleg, Y., & Barak, R. (2013), "Ownership Concentration and The Value Effect of Related party Transactions", Journal of Modern Accounting & Auditing, Vol. 9, No.2, pp. 239- 255.
- Antonios, S., Ioannis, S., & Panagiotis, A. (2011), "The Effect of International Accounting Standards on the Related party Transactions Disclosure", American Journal of Applied Sciences, Vol.8, No. 2, 156-163.
- Antwi, F. & Kong, Y. (2019), " Related party Transactions and performance of Banks Ghana", Journal of Business, Management & Economics, Available at www.innovativejournal.in.
- Ariff, A, & Hashim, H. (2014), "Accounting Irregularities in Related party Transactions", International Journal of trade, Economics & Finance, Vol. 5. No.2, 180-183
- Australian Accounting Standard Board (AASB). (2013), "Related Party Disclosure", AASB 124 Victoria, Australia.
- Beerbaum, D., & Piechocki, M. (2017), "Related party Transactions: Empirical Study Based on IFRS & SEC Disclosure", Available at: SSRN, Electronic.
- Campbell, D., & Richard, S. (2011), "Environment Disclosure and Environmental Risk: Special Attitudes of Uk Sell side Bank Analysts", The British Accounting Review, Vol.43, No.1, 54-6
- Chakrabarty, K. (2011), " Non Financial Reporting what, why, and

- How Indian perspective”, available at www.sciencedirect.com
- Chen, G. (2020), “Related Party Transactions & Opinion Shopping”, Journal of Applied Finance & Banking, Vol. 10, No.1, 1-9.
 - Elmadbouly, D. (2020), “The Determinants of the Related Party Transactions Occurrence: An Empirical Study on Firms listed in The Egyptian Stock Exchange”, Alexandria Journal of Accounting Research, Vol. 4, No.,2, 31-48.
 - Fachrudin, K. (2016), “The Influence of Education and Experience toward Investment Decision with Moderated by Financial Literacy”, Journal of management studies, Vol. 14, No.2, 51-60.
 - Financial Accounting Standards Board (FASB). (2013), ASC 850, “Related party Disclosure”.
 - Gordon, E., & Henry, E. (2005), “Related Party Transactions and Earnings Management, Available at: SSRN 612234.
 - Gordon, E., Henry, E., Louwers, T. & Reed, B. (2007), “Auditing Related party transactions: A literature Overview and Research Synthesis”, Accounting Horizons, Vol.21, No.1, 81-102.
 - Gray, R., & Bebbington, J. (2001) “Accounting for the Environment”, Thousand oaks, Sage publications.
 - Habib, A., Huang, H., & Jia, J. (2020) “Related Party Transactions and the Cost of Debt, Evidence from China”, China Accounting Finance Review, Vol.22, No.4, 132-167.
 - Hasan, I., & Song, L. (2014), “Public Disclosure and Bank loan Contracting: Evidence from Emerging Markets”, Asian Review of Accounting, Vol. 22, No.1, 2-19.
 - Hwang, N., Chiou, J., & Wang, Y. (2013), “Effect of Disclosure Regulation on Earnings Management through Related party transactions”, Journal of Accounting and Public policy, Vol.32, No.4, 292-313.
 - International Accounting Standard Board. (2009), IAS 24, “Related Party Disclosure”, UK.IFRS, No.10. (2011), “Consolidated Financial Statements”.
 - IFRS, No. 12. (2011),” Disclosure of Interests of Other Entities”.Johnson, S., Porta, F., lopez, S., and Shlifer, A. (2000), “Tunneling”, The American Economic Review, Vol.90, No.2, 22-27
 - Kohlbeck, M., & Mayhew, B. (2014) “Are Related party Transactions Red Flags? “. Available at: SSRN 2427439.
 - Mawutor, J. (2021), “Examination of Related Party Disclosure and Compliance among listed Ghanaian Banks”, Indian Journal of Finance, Vol. 5, No.1, 10-22.
 - Mazumdar, S., Sarin, A., & Sengupta, P. (2005) “Disclosure and the Loan Spread on Private Debt”, Financial Analysts Journal, vol.61, No.3, 83-95.
 - Peprah, W., Evans, O., & Agyei, A., (2017),” Ranking The 5 C’S of Credit Analysis: Evidence from Ghana banking industry”, Available

at: www.researchgate.net

- Pozzoli, M., & Venuti, M., (2014), “Related Party Transactions and Financial Performance: Is There a Correlation, Empirical Evidence from Italian Companies”, Open Journal of Accounting, Vol.3, No.1, 28-37
- Rasheed, A., Hawaldar, I., & Mallikarjuapp, I. (2021), “ Related party Transactions and Audit Risk”, Cogent Business & management, Vol. 8, No.1, Available at: www.doi.org.
- Securities and Exchange Commission, SEC, (2006) Executive Compensation and Related Party Discourse.
- Souza, J., Borton, P., & Leal, R. (2020), “ Related Party Transactions Disclosure and Ownership Structure in Brazil, Vol. 17, No.3, 134-145, Available at: www.doi.org.
- Srinivasan, P. (2013), “ An Analysis of Related Party Transactions in India”, IIM Bangalore Research paper, Available at: <http://rn.comabstract=2352791>.
- Supmati, M., Sutrisno, T., Erwin, S., & Bambang, P.(2019), “ The Effect of Related Party Transactions on Firm Performance: The Moderating Role of Political Connection in Indonesian Banking”, Business theory & practice, Vol.20, No. 1, 81-92
- Tronnberg, C., & Hemlin, S. (2012), “Banker’s Lending Decision Making: A Psychological Approach”, Managerial Finance, Vol.38, No.11, 1032-1047
- Tsai, C., Chang, L., & Chang, y. (2015), “Related Party Transactions and Corporate Value”, Journal of Economics, Business & Management, Vol. 3, No. 10, 924- 928

ملاحق البحث

قائمة الاستقصاء

السيد الأستاذ الفاضل/

تحية طيبة وبعد

تقوم الباحثة بإعداد بحث بعنوان " اثر مستوى الإفصاح المحاسبي عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة على منح الائتمان في ضوء متطلبات المعايير المحاسبية حيث يعتبر الإفصاح المحاسبي هو وسيلة الاتصال في المحاسبة المالية وهو يلعب دوراً كبيراً في زيادة قيمة ومنفعة المعلومات المحاسبية الواردة بالتقارير المالية، ومن البنود التي يجب على الشركة الإفصاح عنها المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة وهي المعاملات التي تقوم بها الشركة مع أطراف تربطها بها علاقة معينة مثل الشركات التابعة والشركات الشقيقة ومديري الشركة والمساهمين الرئيسيين بها.

وقد جاءت المعايير المحاسبية الدولية و الأمريكية و المعيار المحاسبي المصري رقم (15) لعام 2015، وهدفت إلى التحقق من اشمال القوائم والتقارير المالية على بنود الإفصاح عن هذه المعاملات لما لها من تأثير كبير على العديد من القرارات الاستثمارية ومن أهمها قرار منح الائتمان.

وتأمل الباحثة من حضراتكم الإجابة على الاستفسارات والعبارات الواردة بقائمة الاستقصاء المرفقة، وذلك لما لرأيكم من أهمية بالغة في إتمام الجانب التطبيقي للبحث. علماً بأن البيانات والآراء المقدمة لن تستخدم إلا لغرض البحث العلمي فقط وسوف تحاط بكل سرية.

وتشكر الباحثة لسيادتكم تعاونكم الصادق معها واستجابتكم الكريمة للعمل على خدمة البحث العلمي داعية الله عز وجل أن يجزيكم خير الجزاء.

الباحثة

القسم الأول: بيانات عامة

الاسم: (اختياري)

الدرجة العلمية: بكالوريوس / ماجستير / دكتوراه / دبلوم

الخبرة في قطاع الائتمان: أقل من 10 سنوات / أكثر من 10 سنوات

القسم الثاني:

المحور الأول: الأهمية النسبية لمتغيرات الإفصاح القياسي عن المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة وفقاً لمتطلبات المعايير المحاسبية

م	المتغيرات	أوافق بشدة	أوافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	يعتبر الإفصاح عن العلاقات بين الشركة القابضة والشركة التابعة لها بغض النظر عن وجود معاملات بينهما من أهم بنود الإفصاح القياسي عن المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة					
2	يعتبر الإفصاح عن أسماء الشركات من أهم بنود الإفصاح القياسي عن المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة					
3	يعتبر الإفصاح عن طبيعة المعاملات بين الأطراف المتعاملة والشركة من أهم بنود الإفصاح القياسي عن المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة					
4	يعتبر الإفصاح عن قيمة المعاملات من أهم بنود الإفصاح القياسي عن المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة					
5	يعتبر الإفصاح عن قيمة الالتزامات المترتبة من أهم بنود الإفصاح القياسي عن المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة					
6	يعتبر الإفصاح عن مخصص الديون المشكوك فيها المتعلقة بقيمة الأرصدة غير المسددة من أهم بنود الإفصاح القياسي عن المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة					
7	يعتبر الإفصاح عن مكافأة أعضاء مجلس الإدارة والمبالغ الممنوحة لهم وللمديرين بما فيها من تعويضات ما بعد الخدمة من أهم بنود الإفصاح القياسي عن المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة					
8	يعتبر الإفصاح بأن المعاملات تمت وفقاً لنفس الشروط التي يتم بها المعاملات مع الأطراف غير ذوي العلاقة من أهم بنود الإفصاح القياسي عن المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة					

المحور الثاني: يؤثر الإفصاح المحاسبي عن المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة وفقاً لمتطلبات المعايير المحاسبية على قرار منح الائتمان

م	المتغيرات	أوافق بشدة	أوافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	يؤثر الإفصاح المحاسبي عن المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة في التقارير المالية وفقاً للمعايير المحاسبية على قرار منح / رفض الائتمان					
2	يؤثر الإفصاح المحاسبي عن المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة في التقارير المالية وفقاً للمعايير المحاسبية على تحديد الحد الأقصى لمبلغ القرض					

					يؤثر الإفصاح المحاسبي عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة في التقارير المالية وفقاً للمعايير المحاسبية على قرار تحديد نسبة القرض إلى إجمالي الأصول	3
					يؤثر الإفصاح المحاسبي عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة في التقارير المالية وفقاً للمعايير المحاسبية على تحديد الحد الأدنى لمعدل الفائدة	4

المحور الثالث: يوجد اختلاف في تأثير الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة وفقاً لمتطلبات المعايير المحاسبية في تقارير الشركات المسجلة بالبورصة المصرية على قرار منح الائتمان باختلاف التأهيل العلمي لمانح الائتمان

م	المتغيرات	أوافق بشدة	أوافق	محايد	غير موافق بشدة	غير موافق بشدة
1	يختلف تأثير الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة على قرار منح الائتمان باختلاف مستوى التأهيل العلمي لمانح الائتمان					
2	يختلف تأثير الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة على تحديد الحد الأقصى لمبلغ القرض باختلاف مستوى التأهيل العلمي لمانح الائتمان					
3	يختلف تأثير الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة على تحديد نسبة القرض إلى إجمالي الأصول باختلاف مستوى التأهيل العلمي لمانح الائتمان					
4	يختلف تأثير الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة على تحديد الحد الأدنى لمعدل الفائدة باختلاف مستوى التأهيل العلمي لمانح الائتمان					

المحور الرابع: يوجد اختلاف في تأثير الإفصاح المحاسبي عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة وفقاً للمعايير المحاسبية على قرار منح الائتمان باختلاف مستوى الخبرة لدى مانح الائتمان

م	المتغيرات	أوافق بشدة	أوافق	محايد	غير موافق بشدة	غير موافق بشدة
1	يختلف تأثير الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة على قرار منح/ رفض الائتمان باختلاف مستوى خبرة المانح					
2	يختلف تأثير الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة على تحديد الحد الأقصى لمبلغ القرض باختلاف مستوى خبرة المانح					
3	يختلف تأثير الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة على تحديد النسبة بين القرض وإجمالي الأصول باختلاف مستوى خبرة المانح					
4	يختلف تأثير الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة على تحديد الحد الأدنى لمعدل الفائدة باختلاف مستوى خبرة المانح					

القسم الثالث:

حالة 1: الشركة × شركة تأسست عام 1992 وهي مدرجة ببورصة الأوراق المالية المصرية منذ عام 1998 وتعمل ضمن القطاع العقارى فيما يلي القوائم المالية للشركة عن السنة المنتهية في 2020/8/31

قائمة المركز المالي المجمعة في 2020/8/31 (جميع المبالغ بالجنيه المصري)

	الأصول غير المتداولة
1,862,335,309	أصول ثابتة
24,159,924	أعمال تحت التنفيذ
80,768,658	استثمارات فى منشآت شقيقة
28,975,049	شهرة
1,996,238,940	إجمالى الأصول غير المتداولة
-	الأصول المتداولة
7,253,985	استثمارات
217,852,567	مخزون
208,626,454	مدينون وأرصدة مدينة أخرى
433,733,205	نقدية بالخبزينة وأرصدة لدى البنوك
2,429,971,946	إجمالى الأصول المتداولة
	إجمالى الأصول
	حقوق الملكية
233,116,130	حقوق الملكية لمساهمي الشركة الأم
229,271,204	رأس المال المدفوع
539,466,157	الاحتياطيات
1,001,853,491	الأرباح المرحلة
101,052,062	إجمالى حقوق الملكية لمساهمي الشركة الأم
1,102,905,553	الحصص غير المسيطرة
	إجمالى حقوق الملكية
	الالتزامات غير المتداولة
507,480,859	الجزء الغير متداول من القروض والتسهيلات الائتمانية
34,262,888	إلتزامات ضربية مؤجلة
94,855,855	دائنون وأرصدة دائنة أخرى- الجزء الغير متداول
636,549,602	إجمالى الالتزامات غير المتداولة
	الالتزامات المتداولة
68,766,125	مخصصات
225,579,375	دائنون وأرصدة دائنة أخرى
234,661,208	إيرادات مقدمة
84,156,700	إلتزامات ضرائب الدخل الحالية
77,353,383	الجزء المتداول من القروض والتسهيلات الائتمانية
690,516,791	إجمالى الالتزامات المتداولة

1,327,066,393
2,429,971,946

إجمالي الالتزامات
إجمالي الالتزامات وحقوق الملكية

قائمة الدخل الشامل الآخر المجمع - عن السنة المالية المنتهية في 2020/8/31

267,251,079

352,639
267,603,718

ربح العام
بنود الدخل الشامل الأخرى
فروق العملة الناتجة عن ترجمة العمليات الأجنبية
إجمالي الدخل الشامل عن العام

254,976,619
12,627,099
267,603,718

إجمالي الدخل الشامل الخاص بكل من:
مساهمي الشركة الأم
الحصص غير المسيطرة

قائمة التدفقات النقدية المجمع - عن السنة المالية المنتهية في 2020/8/31

350,839,758

78,404,650
67,267,286
(15,171,537)
90,463

4,812,354

2,700,682
537

(4,742,592)
484,357,080

(6,592,147)
(11,403,249)

95,181,365
(64,790,066)

496,752,983

(509,571,391)

(1,571,827)
15,171,537

4,828
(279,046,902)

2,076,665
(23,347,333)

1,000,000

التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية
الأرباح قبل الضرائب
تعديلات:
إهلاك الأصول الثابتة
تكاليف تمويلية
إيرادات الفوائد
اضمحلال في مشروعات تحت التنفيذ
الاضمحلال في الشهرة
خسائر اضمحلال في مدينون وأرصدة مدينة أخرى
خسائر اضمحلال في مدينون وأرصدة مدينة أخرى انتفى الغرض منها
مخصصات مكونة
خسائر (أرباح) بيع أصول ثابتة
المستخدم من المخصصات
أرباح التشغيل قبل التغيير في الأصول والالتزامات المتداولة
التغيير في الأصول والالتزامات المتداولة
التغيير في المخزون
التغيير في مدينون وأرصدة مدينة أخرى
التغيير في دائنون وأرصدة دائنة أخرى وإيرادات مقدمة
ضرائب دخل مسددة
صافي التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة التشغيلية
التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية
مدفوعات لشراء أصول ثابتة
المسدد لشراء حصص من الحصص غير المسيطرة
المحصل من الفوائد الدائنة
المحصل من بيع أصول ثابتة
مدفوعات لمشروعات تحت التنفيذ
مدفوعات لأعمال تحت التنفيذ
مسدد تحت حساب استثمارات في منشآت شقيقة
استثمارات
التغيير في النقدية المحتجزة

(795,284,423)	صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة الاستثمارية
509,746,941	التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية
(14,410,343)	المحصل من القروض والتسهيلات البنكية
(67,267,286)	المسدد من القروض والتسهيلات البنكية
-	تكاليف التمويل المدفوعة
-	علاوة الإصدار
(83,937,472)	زيادة رأس المال
344,131,840	توزيعات أرباح مدفوعة
45,600,400	صافي التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة التمويلية
163,019,272	صافي التغير في النقدية وما في حكمها خلال العام
(620)	النقدية وما في حكمها أول العام
208,619,052	فروق العملة الناتجة عن ترجمة العمليات الأجنبية
	النقدية وما في حكمها آخر العام

وقد ظهرت البيانات التالية في التقارير المالية الملحقة بالقوائم المالية للشركة

المعاملات مع أطراف ذات علاقة:

قامت المجموعة خلال العام بإجراء بعض المعاملات مع أطراف ذات علاقة تتمثل في المساهم الرئيسي للمجموعة وكذا المنشآت الشقيقة وبعض الجهات التابعة لمساهمين رئيسيين. وقد بلغت الأرصدة المستحقة من وإلى الأطراف ذات العلاقة الناتجة عن تلك المعاملات كما يلي:

أرصدة مستحقة من أطراف ذات علاقة:

<u>2020/8/31</u>	<u>طبي</u>	<u>الشركة</u>
4,559,683	شركة شقيقة	المصريين للرعاية الصحية
2,720,991	شركة شقيقة	شركة مافريكس
140,382	أخرى	المصرية للتقويم
15,823	شركة شقيقة	المصرية لتشغيل وتجهيز المكاتب
-	شركة شقيقة	HK & S
9,289,610	مساهم في مدرسة بريتش كولومبيا الكندية الدولية	كريم مصطفى توفيق
16,726,489	-	آخرون

أرصدة مستحقة لأطراف ذات علاقة

<u>2020/8/31</u>	<u>طبيعة العلاقة</u>	<u>الشركة</u>
121,411	أخرى	المستقبل للأنشطة التربوية
202,880	-	آخرون
324,291		

المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة خلال العام

<u>31/8/2020</u>	<u>الشركة</u>
23,347,333	<u>المصريين للرعاية الصحية</u>
(23,347,333)	مساهمات رأس المال
4,559,683	محول إلى استثمارات في شركات تابعة وشقيقة
	تحويلات نقدية

-	مشتريات شركة مافريكس تحويلات بنكية
(7,615,161)	
-	شركة HK&S مدفوعات مشتريات المستقبل للأنشطة التربوية تحصيلات إيرادات تعليم مصروفات تعليم
(540,322)	
2,086,777	
(2,172,525)	
(43,407)	
9,289,610	كريم مصطفى توفيق مسحوبات تحت حساب توزيعات الأرباح
202,880	آخرون

باعتبارك مسؤول عن منح الائتمان في البنك، وقد طلبت الشركة المذكورة الحصول على قرض لمدة (5) سنوات.

- 1- هل توافق على منح القرض
أوافق لا أوافق
- 2- نرجو تحديد الحد الأقصى لمبلغ القرض الممنوح
- أقل من 5 مليون
- أعلى من 5 مليون إلى أقل من 10 مليون
- أعلى من 10 مليون
- 3- تقدير نسبة القرض إلى إجمالي الأصول
أقل من 50 % أعلى
من 50%
- 4- نرجو تحديد الحد الأدنى لمعدل الفائدة المطلوبة
أقل من 8 % أعلى
من 8%
- القسم الثالث:

حالة 2: الشركة × شركة تأسست عام 1992 وهي مدرجة ببورصة الأوراق المالية المصرية منذ عام 1998 وتعمل ضمن القطاع العقاري وفيما يلي القوائم المالية للشركة عن السنة المنتهية في 2020/8/31

قائمة المركز المالي المجمعة في 2020/8/31 (جميع المبالغ بالجنيه المصري)

1,862,335,309	الأصول غير المتداولة
24,159,924	أصول ثابتة
80,768,658	أعمال تحت التنفيذ
28,975,049	استثمارات فى منشآت شقيقة
<u>1,996,238,940</u>	شهرة
-	إجمالى الأصول غير المتداولة
	الأصول المتداولة
	استثمارات

7,253,985	مخزون
217,852,567	مدينون وأرصدة مدينة أخرى
208,626,454	نقدية بالخرزينة وأرصدة لدى البنوك
433,733,205	إجمالي الأصول المتداولة
2,429,971,946	إجمالي الأصول
	حقوق الملكية
	حقوق الملكية لمساهمي الشركة الأم
233,116,130	رأس المال المدفوع
229,271,204	الاحتياطيات
539,466,157	الأرباح المرحلة
1,001,853,491	إجمالي حقوق الملكية لمساهمي الشركة الأم
101,052,062	الحصص غير المسيطرة
1,102,905,553	إجمالي حقوق الملكية
	الالتزامات غير المتداولة
507,480,859	الجزء الغير متداول من القروض والتسهيلات الائتمانية
34,262,888	التزامات ضريبية مؤجلة
94,855,855	دائنون وأرصدة دائنة أخرى - الجزء الغير متداول
636,549,602	إجمالي الالتزامات غير المتداولة
	الالتزامات المتداولة
68,766,125	مخصصات
225,579,375	دائنون وأرصدة دائنة أخرى
234,661,208	إيرادات مقدمة
84,156,700	التزامات ضرائب الدخل الحالية
77,353,383	الجزء المتداول من القروض والتسهيلات الائتمانية
690,516,791	إجمالي الالتزامات المتداولة
1,327,066,393	إجمالي الالتزامات
2,429,971,946	إجمالي الالتزامات وحقوق الملكية
2020/8/31	قائمة الدخل الشامل الآخر المجمعة - عن السنة المالية المنتهية في
267,251,079	ربح العام
	بنود الدخل الشامل الأخرى
352,639	فروق العملة الناتجة عن ترجمة العمليات الأجنبية
267,603,718	إجمالي الدخل الشامل عن العام
	إجمالي الدخل الشامل الخاص بكل من:
254,976,619	مساهمي الشركة الأم
12,627,099	الحصص غير المسيطرة
267,603,718	
	قائمة التدفقات النقدية المجمعة - عن السنة المالية المنتهية في 2020/8/31
350,839,758	التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية
	الأرباح قبل الضرائب
	تعديلات:
78,404,650	إهلاك الأصول الثابتة
67,267,286	تكاليف تمويلية

(15,171,537)	إيرادات الفوائد
90,463	اضمحلال في مشروعات تحت التنفيذ
-	الاضمحلال في الشهرة
4,812,354	خسائر اضمحلال في مدينون وأرصدة مدينة أخرى
-	خسائر اضمحلال في مدينون وأرصدة مدينة أخرى انتفى الغرض منها
2,700,682	مخصصات مكونة
537	خسائر (أرباح) بيع أصول ثابتة
(4,742,592)	المستخدم من المخصصات
484,357,080	أرباح التشغيل قبل التغير في الأصول والالتزامات المتداولة
(6,592,147)	التغير في الأصول والالتزامات المتداولة
(11,403,249)	التغير في المخزون
95,181,365	التغير في مدينون وأرصدة مدينة أخرى
(64,790,066)	التغير في دائنون وأرصدة دائنة أخرى وإيرادات مقدمة
496,752,983	ضرائب دخل مسددة
(509,571,391)	صافي التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة التشغيلية
(1,571,827)	التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية
15,171,537	مدفوعات لشراء أصول ثابتة
4,828	المسدد لشراء حصص من الحصص غير المسيطرة
(279,046,902)	المحصل من الفوائد الدائنة
2,076,665	المحصل من بيع أصول ثابتة
(23,347,333)	مدفوعات لمشروعات تحت التنفيذ
1,000,000	مدفوعات لأعمال تحت التنفيذ
-	مسدد تحت حساب استثمارات في منشآت شقيقة
(795,284,423)	استثمارات
509,746,941	التغير في النقدية المحتجزة
(14,410,343)	صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة الاستثمارية
(67,267,286)	التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية
-	المحصل من القروض والتسهيلات البنكية
(83,937,472)	المسدد من القروض والتسهيلات البنكية
344,131,840	تكاليف التمويل المدفوعة
45,600,400	علاوة الإصدار
163,019,272	زيادة رأس المال
(620)	توزيعات أرباح مدفوعة
208,619,052	صافي التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة التمويلية
	صافي التغير في النقدية وما في حكمها خلال العام
	النقدية وما في حكمها أول العام
	فروق العملة الناتجة عن ترجمة العمليات الأجنبية
	النقدية وما في حكمها آخر العام

باعتبارك مسؤول عن منح الائتمان في البنك، وقد طلبت الشركة المذكورة الحصول على قرض لمدة (5) سنوات.

- 1- هل توافق على منح القرض
أوافق لا أوافق
- 2- نرجو تحديد الحد الأقصى لمبلغ القرض الممنوح
- أقل من 5 مليون

- أعلى من 5 مليون إلى أقل من 10 مليون
 - أعلى من 10 مليون
 3- تقدير نسبة القرض إلى إجمالي الأصول
 من 50%
 4- نرجو تحديد الحد الأدنى لمعدل الفائدة المطلوبة
 من 8%
- أقل من 50 % أعلى
 أقل من 8 % أعلى